



مجلة

مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية

مجلة علمية محكمة تصدر عن
مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية
كلية الآداب - جامعة المنوفية

الترقيم الدولي الموحد للطباعة: 2357-0091

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني: 2735-5284

مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية

بكلية الآداب – جامعة المنوفية

مجلة علمية مُحَكَّمَة

محددات استدامة الانتقال السكاني إلى المدن الجديدة

بالتطبيق على مدن الجيل الأول

”دراسة في جغرافية السكان“

إعداد

د/ محمد حسين بكر

مدرس بقسم الجغرافيا

كلية الآداب، جامعة الفيوم

مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية بكلية الآداب – جامعة المنوفية

مجلة علمية مُحَكَّمَة

هيئة التحرير للمجلة	
رئيس التحرير	أ.د/ لطفي كمال عبده عزاز
نائب رئيس التحرير	أ.د/ إسماعيل يوسف إسماعيل
مساعد رئيس التحرير	أ.د/ عادل محمد شاويش
السادة أعضاء هيئة التحرير	أ.د/ عبد الله سيدي ولد محمد أبنو
	د/ سالم خلف بن عبد العزيز
	د/ محمد فتح الله محمد النتيقة
	د/ طوفان سظام حسن البياتي
	د/ سهام بنت صالح سليمان العلولا
	د/ محمود فوزي محمود فرج
سكرتير التحرير	د/ صابر عبد السلام أحمد محمد
	د/ صلاح محمد صلاح دياب

[موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: https://mkgc.journals.ekb.eg/](https://mkgc.journals.ekb.eg/)

الترقيم الدولي الموحد للطباعة: ٢٣٥٧-٠٠٩١
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني: ٢٧٣٥-٥٢٨٤

تتكون هيئة تحكيم إصدارات المجلة من السادة الأساتذة المحكمين من داخل وخارج اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين في جميع التخصصات الجغرافية

بحث:

محددات استدامة الانتقال السكاني إلى المدن الجديدة بالتطبيق على مدن الجيل الأول ”دراسة في جغرافية السكان“

إعداد

د/ محمد حسين بكر *

* مدرس بقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الفيوم

ملخص البحث:

تسعى مصر في ضوء رؤيتها ٢٠٣٠ إلى استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بغزو الصحراء وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة؛ تعيد توزيع السكان خارج الوادي إلى آفاق مكانية جديدة، سواء من خلال المشروعات القومية الكبرى أو التوسع في إنشاء المدن الجديدة، وكذلك محاور التنمية كمحور قناة السويس. وعلى الرغم من ذلك لا يزال تركيز السكان بالوادي والدلتا قائمًا؛ إذ لم تستطع هذه المشروعات جذب أعدادًا كبيرة من السكان وإعادة رسم خريطة توزيع السكان بالجمهورية. وقد حظيت استراتيجيات التنمية للدولة وجهودها لإعادة توزيع السكان باهتمام الباحثين والدراسات لا سيما دراسات التخطيط العمراني والإقليمي والدراسات الجغرافية والاقتصادية والعمرانية وغيرها، إلا أن هذه الدراسات لم تتعرض لتقييم هذه الجهود ومدى استدامتها في إعادة توزيع السكان وفقًا لإمكانيات وأشكال الانتقال السكاني الممكن من وادي النيل وبعض المدن المصرية إلى المدن الجديدة، أو بمعنى آخر مناطق الجذب السكاني ومدى إمكانية تحقيقها للمستهدف منها، وبالتالي يهدف البحث إلى تقييم عوامل الجذب في المدن الجديدة وفرص استدامتها والتحديات التي تعوق هذه الاستدامة، واتجاهات السكان نحو الانتقال والاستقرار بمدن الجيل الأول.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المستدامة، الانتقال السكاني، الهجرة، المدن الجديدة، رؤية مصر ٢٠٣٠.

مقدمة:

ظهرت عدة محاولات غير حكومية مع بداية القرن العشرين لإنشاء المدن الجديدة أهمها: عام ١٩٠٥ حيث تجربة إنشاء ضاحية مصر الجديدة شمال شرق مدينة القاهرة، وضاحية المعادي على الضفة الشرقية للنيل في عام ١٩٠٨م، وهناك تجربة أخرى قام بها المستثمر اليوناني جناكليس في الثلاثينات حيث قام باستصلاح منطقة ضمن الصحراء الغربية غربا من مدينة الإسكندرية لزراعة العنب لقيام صناعة النبيذ في مصر، هذا بالإضافة إلى تجربة مديرية التحرير في الخمسينات. واهتمت ثورة ١٩٥٢ بالانتشار في الصحراء خارج وادي النيل الضيق في صورة مشروعات لاستصلاح الأراضي وإقامة المجتمعات الزراعية الصحراوية لاستغلال فائض المياه بعد بناء السد العالي. وبالتالي ظهرت عدة المشروعات لتعميرية معتمدة على النشاط الزراعي في شكل وحدات اقتصادية ريفية صغيرة الحجم ومحدودة السكان، فاتجهت الدولة في عام ١٩٦١م لاستصلاح الأراضي في الوادي الجديد وقد بلغت الطموحات في هذا المشروع إلى إنشاء مجتمعات جديدة تكون قادرة على استيعاب نحو ٤ مليون نسمة، وفي عام ١٩٦٥ بدأت الحكومة في التفكير في إنشاء تجمع سكني على مساحة ٦٣٠٠ فداناً شرق مدينة القاهرة (مدينة نصر)، وفي عام ١٩٧١ تم التوسع في المشروع بإضافة ١٤٠٠٠ فدان.

وترجع الجذور الأولى لفكرة إنشاء المدن الجديدة في مصر إلى عام ١٩٦٨م، حيث نصت الخطة الإقليمية لهيئة تخطيط القاهرة الكبرى على إنشاء أربع مدن جديدة حول القاهرة على مداخلها الموصلة بينها وبين الإسكندرية شمالاً، والسويس شرقاً، والخانكة شمالاً بغرب، والفيوم جنوباً بغرب، وذلك ليقطنها نحو ربع مليون نسمة بحلول عام ١٩٩٠؛ لمواجهة المشكلة السكانية في مصر بصورة عامة، ومشكلة تضخم القاهرة الكبرى وزحفها على الأراضي الزراعية المحيطة بها بصفة خاصة، ومن ثم يتضح أن الفكرة الأولى للمدن الجديدة في مصر كانت تنظر إلى هذه المدن على أنها "أقطاب تخفيف" و"مدن توابع"، أكثر من نظرتها إليها على أنها جزءاً من خطة شاملة لتحقيق النمو الإقليمي أو التنمية الإقليمية، وقد اتجه اهتمام الدولة في أعقاب حرب أكتوبر إلى فكرة المدن الجديدة من جديد، ولكن في شكل مجموعة جديدة من المدن في إطار إقليم القاهرة الكبرى العمراني كجزء من استراتيجية عريضة لنشر الصناعة وتوفير فرص العمل، بالإضافة إلى تقليل المعدل المتسارع للنمو السكاني والعمراني لإقليمي القاهرة الكبرى والإسكندرية الحصريين؛ وبذلك أصبح الهدف من إنشاء المدن الجديدة في مصر هدفاً مزدوجاً يتألف من جانبين أحدهما قومي اقتصادي والآخر إقليمي عمراني (عبدالعال، ١٩٩٢، صفحة ١٠١).

مشكلة البحث وأهميته:

تعد دراسات توزيع السكان في المدن الجديدة على قدر كبير من الأهمية، إذ تساعد في عمليات التخطيط وتصحيح المسار وتعظيم نقاط القوة والتغلب على نقاط الضعف مما يعظم من القدرة

على استثمار الفرص ومواجهة التحديات المستقبلية. لذلك يأتي هذا البحث كمحاولة لتقديم الأفكار العلمية بناءً على دراسة تتحرى الدقة حول تجارب مدن الجيل الأول واستنباط أهم الدروس المستفادة منها.

كما تكمن أهمية البحث في تعلقه بمستقبل التنمية بمصر فهو يساعد المهتمين بالعملية التنموية ومتخذي القرار وكذلك الباحثين؛ لأنه يهتم بموضوع إعادة توزيع السكان خارج الوادي والدلتا وهو موضوع على قدر كبير من الأهمية في تحقيق التنمية الشاملة المرجوة على المستوى القومي، فبالنسبة للمهتمين بالعملية التنموية يقدم تقييماً لدور مدن الجيل الأول في إعادة توزيع السكان ومدى استمرارية هذا الدور بما يحقق التنمية الشاملة المستهدفة، وبالنسبة لمتخذي القرار تتمثل أهمية هذا البحث في وقوفه على نقاط القوى والضعف في هذه المدن، واقتراحه لكيفية استغلال الفرص التنموية وأولويات التنمية، كما يقدم البحث للباحثين إطاراً نظرياً منهجياً لدراسة الآثار السكانية والديموجرافية والجغرافية للانتقال السكاني إلى المدن الجديدة.

أهداف البحث:

يهدف البحث بشكل رئيسي إلى الوقوف على محددات استدامة الانتقال السكاني إلى المدن الجديدة؛ للخروج بمقترحات وتوصيات اقتصادية واجتماعية وعمرانية مبنية على أسس علمية وعملية رصينة، ويمكن تجزئة هذا الهدف إلى عدة أهداف فرعية تتمثل في:

- الوقوف على مراحل الانتقال السكاني إلى مدن الجيل الأول والعوامل الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤثرة فيه.
- التعرف على نقاط القوة والضعف في مدن الجيل الأول بالنسبة لاستقرار السكان بها، وإمكانية استغلال فرص الجذب السكاني ومواجهة تحديات العودة إلى المدن القديمة.
- تحديد أهم العوامل المؤثرة في استدامة الانتقال السكاني إلى مدن الجيل الأول.
- قياس اتجاهات السكان نحو الانتقال السكاني إلى مدن الجيل الأول والاستقرار بها.

فرضيات البحث:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته يفترض البحث عدد من الافتراضات تتمثل في:

- 1- تأثرت معدلات الانتقال السكاني لمدن الجيل الأول بالتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد.
- 2- تعد العوامل الإدارية ومنها التخطيط الجيد ومتابعة التنفيذ ومدى التسهيلات والمحفزات المقدمة للانتقال للمدن الجديدة من أهم العوامل المؤثرة في الانتقال السكاني لمدن الجيل الأول.
- 3- يتأثر الاستقرار بمدن الجيل الأول بمدى تحقيق هذه المدن لمتطلبات المواطنين، ومدى رضى المواطنين عن الحياة بهذه المدن.

٤- يتأثر مدى استدامة الانتقال السكاني إلى المدن الجديدة بقدرة هذه المدن على استيعاب المزيد من السكان وقدرتها على الاستفادة من فرص الجذب السكاني والاقتصادي ومواجهة التحديات المستقبلية.

منهجية البحث وأدواته:

لتحقيق أهداف البحث يقترح الباحث عدد من الخطوات المنهجية تبدأ بدراسة الخلفية النظرية باستخدام المنهج الاستقرائي في دراسة واستقراء تطور معدلات الانتقال السكاني إلى مدن الجيل الأول من خلال التعدادات السكانية، ويتمثل الجزء الثاني من البحث في دراسة وتحليل أثر إنشاء المدن الجديدة على إعادة توزيع السكان، ويتم تقييم هذه الآثار لتحديد أهم التجارب الناجحة في هذه المدن، والمنهج المستخدم في هذا الجزء هو المنهج التحليلي المقارن، وبعد ذلك استخدام التحليل الرباعي لاستنباط أهم مقومات نجاح الانتقال السكاني إلى مدن الجيل الأول واستخلاص نقاط القوة والضعف وإلقاء الضوء على الفرص المستقبلية والتحديات التي قد تواجه عملية الانتقال السكاني. ويستخدم البحث في الجزء الأخير منه المنهج التطبيقي في لتطبيق نتائج البحث وتحليل الجهود السابقة، ويختتم البحث بأهم النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

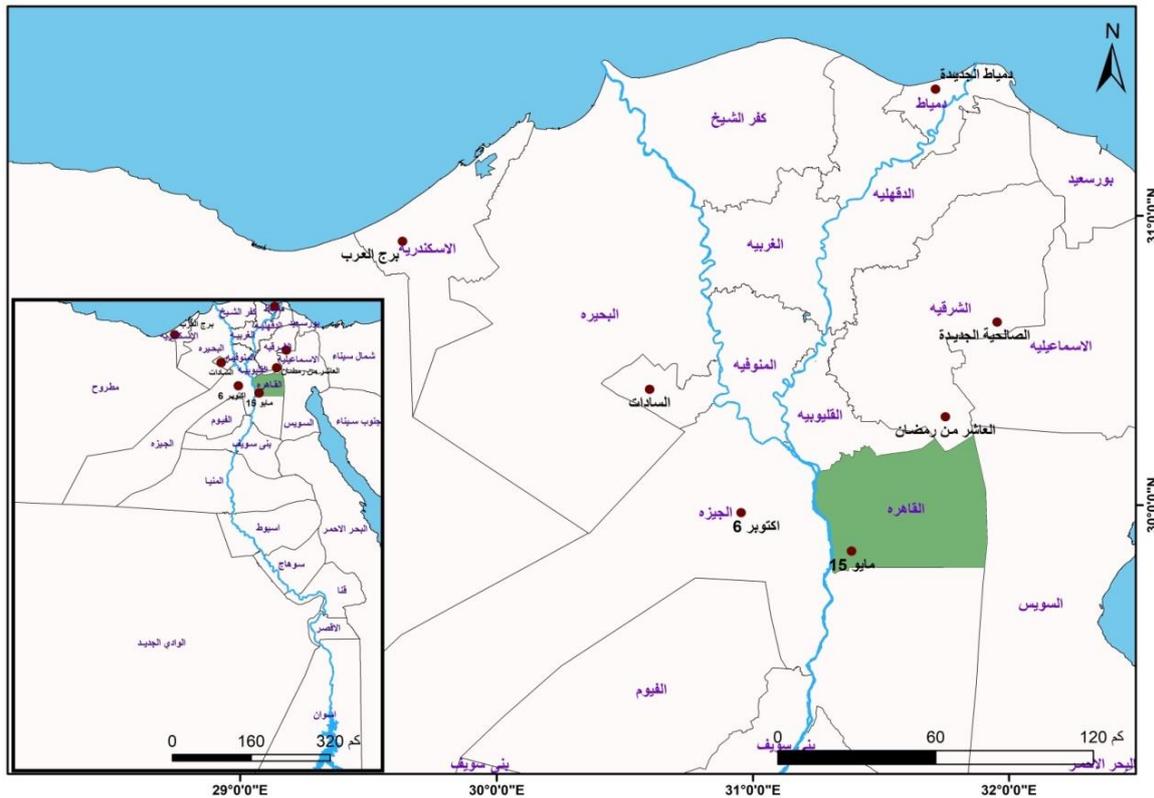
يعتمد البحث في تحقيق أهدافها والإجابة على تساؤلاتها على المصادر الإحصائية الرسمية، كذلك تعتمد على تطبيق استمارة استبيان على عينة احتمالية تبلغ نحو ٥٠٨ مفردة موزعة بشكل متجانس على مدن الجيل الأول السبعة بواقع (٨٩ مفردة بالسادس من أكتوبر، و٧٨ مفردة بالعاشر من رمضان، و٨٨ مفردة بـ ١٥ مايو، و٨٩ مفردة بمدينة السادات، و٥٤ مفردة ببرج العرب الجديدة، و٥٩ مفردة بدمياط الجديدة، و٥١ مفردة بالصالحية الجديدة)، تم تطبيق هذا الاستبيان باستخدام الطريقتين الورقية وعن بعد "نماذج جوجل" خلال الفترة من أول سبتمبر ٢٠٢٣ وحتى نهاية نوفمبر ٢٠٢٣؛ وذلك لقياس أهم عناصر الجذب السكاني بها وأهم المتغيرات المؤثرة في الانتقال السكاني لها، وكذلك تحليل عناصر القوة والضعف بهذه المدن للاستفادة منها في استثمار الفرص المستقبلية ومواجهة التحديات، بالإضافة إلى محاولة التنبؤ بمستقبل هذه المدن من خلال دراسة اتجاهات السكان نحو البقاء في المدن الجديدة ومقترحاتهم لجذب المزيد من السكان.

مصطلحات البحث:

استدامة: (لغويًا) استدام الشيء أي دام واستمر (المعجم الوسيط)، أما اصطلاحًا فقد ارتبط التعريف الاصطلاحي للاستدامة بمصطلح التنمية المستدامة وهي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة والمستقبلية (الأمم المتحدة). إلا أن مصطلح استدامة الانتقال السكاني في البحث الحالي فيقصد به إجرائيًا التحول من

حركة السكان اليومية والموسمية والهجرة المؤقتة إلى الانتقال والهجرة الدائمين، تحقيقاً لمقاصد الهدف الحادي عشر للتنمية المستدامة وعلى رأسها ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، والعمل بحلول عام ٢٠٢٠، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد.

الانتقال السكاني: يعد مصطلح الانتقال السكاني أو الحراك السكاني (Population Mobility) مصطلحاً شاملاً لأنواع تحركات السكان كافة، إذ يحدث الانتقال البشري عبر مقاييس مكانية وزمنية متنوعة، فبالإضافة إلى الهجرة، يشير إلى الانتقال الذي يتضمن تغييراً في مكان السكن والإقامة، سواء داخل المدينة أو عبر القارات (Long, Tucker, & Urton, 1988, p. 634) و (Morrison, Bryan, & Swanson, 2003, p. 493)، وبناء على هذا التعريف، فإن مصطلح الانتقال السكاني أشمل وأعم من مصطلح الهجرة حيث إنه يشمل كافة أنواع التحركات السكانية (بكر، ٢٠٢٠)؛ لذلك استخدم في البحث الحالي حيث تجتذب هذه المدن أكثر سكانها من المحافظات التي تتبعها إدارياً ووفقاً لمصطلح الهجرة الذي يرتبط بتجاوز الحدود الإدارية لا يعد هؤلاء السكان مهاجرين.



المصدر: (هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ٢٠٢٤)

خريطة (١) موقع مدن الجيل الأول

المدن الجديدة: هي مدن تم إنشاؤها في العديد من محافظات مصر في العقود الثلاثة الأخيرة بإشراف وتنفيذ وإدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، حيث روعي إقامتها بعيدا عن الشريط الضيق لوادي النيل، وذلك للحدّ من الزحف العمراني على الأراضي الزراعية (هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة).

مدن الجيل الأول: يقصد بها المدن السبعة التي بدأت بها سلسلة المدن الجديدة وهي: العاشر من رمضان - ١٥ مايو - ٦ أكتوبر - السادات - برج العرب الجديدة - الصالحية الجديدة - دمياط الجديدة (هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة)، وتوضح الخريطة التالية توزيع هذه المدن.

الدراسات السابقة:

حظيت المدن الجديدة كأحد استراتيجيات التنمية للدولة وجهودها لإعادة توزيع السكان باهتمام الباحثين والدراسات لا سيما دراسات التخطيط العمراني والإقليمي والدراسات الجغرافية والاقتصادية والعمرانية وغيرها، ويمكن تصنيف الدراسات التي تناولت المدن الجديدة إلى دراسات جغرافية ودراسات غير جغرافية.

أ- الدراسات غير الجغرافية:

أثارت المدن الجديدة اهتمام الباحثين من شتى المجالات، حيث تم تناولها في عشرات الدراسات، ويختلف هذا تناول زمنيًا، حيث اهتمت دراسات ثمانينات القرن الماضي بعرض المخططات العمرانية لهذه المدن وتحليلها والخروج بآليات لتنفيذ هذه المدن وتحقيق المستهدف منها، وخرجت أغلب هذه الدراسات من المؤسسات الأكاديمية والتنفيذية كجزء من النقاش المجتمعي حول سياسة الدولة في إنشاء المدن الجديدة، ومن أهم هذه الدراسات دراسة (مجلس الشورى، ١٩٨٢) ودراسة (المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، ١٩٨٥)، كما عقدت بعض الهيئات عدد من الندوات التي اهتمت بالموضوع ومن أهمها ندوة (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٦) ومن أهم أوراق هذه الندوة (فوزي، ١٩٨٦) التي تناولت أهمية النشاط الصناعي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمدن الجديدة، كما تناول بالندوة ذاتها (عبدالمقصود، ١٩٨٦) سياسات المجتمعات والمدن الجديدة في مصر وتقييمها من منظور مكاني. كذلك عقد معهد التخطيط القومي ندوات خلال ١٩٨٨ أحدهما تناولت التوسع الحضري، ومن أهم أوراقها "التجمعات العمرانية الجديدة حول القاهرة" (ربيع، ١٩٨٨)، و"أهمية المجتمعات والمدن الجديدة لمواجهة النمو الحضري" (محمد، ١٩٨٨). كما خصص المعهد الندوة الثانية لدور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتناولت هذه الندوة عدد من المحاور من أهمها دور المدن في الاقتصاد الأكبر (عبدالمقصود، ١٩٨٨)، وظهر محور السكان بوضوح في هذه الندوة حيث تناولت دور المدن الجديدة في إعادة توزيع السكان والقوى العاملة (حسنين،

(١٩٨٨)، كذلك اشتملت هذه الندوة على دراسات تناولت تقييم تجربة المدن الجديدة في مصر مع التطبيق على مدينة العاشر من رمضان (الحكيم، ١٩٨٨).

وقد اهتمت دراسات تسعينات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين بإدارة المدن الجديدة ومنها دراسة (غانم، ٢٠٠٠) ودراسة (الكفراوي و وآخرون، ٢٠٠١) ودراسة (حافظ، ٢٠٠٢)، كما اهتمت بتقييم تجربة المدن الجديدة ومنها دراسة (الدمرداش، ١٩٩١) ودراسة (شعبان، ١٩٩٦) ودراسة (أبوإدريس، ١٩٩٩) ودراسة (إبراهيم، ١٩٩٩) ودراسة (عبدالسميع، ٢٠٠٢). كما ظهرت خلال هذه الفترة الدراسات السكانية والديموجرافية للمدن الجديدة ومن أهم هذه الدراسات (مخلف و وآخرون، ٢٠٠٣) والتي أظهرت اتجاه الهرم السكاني لمدن الجيل الأول نحو الانتظام بعد ان زادت معدلات التدفق للاستيطان في هذه المدن، كما أظهرت ارتفاع نسبة الأمية بين سكان هذه المدن، كما أوضحت دور النشاط الصناعي بهذه المدن، وأوصت بعدد من المقترحات لكي تؤدي المدن الجديدة أهدافها من أهم هذه المقترحات إعطاء مزايا استثمارية وتوزيع الأنشطة الاقتصادية وترويج الانتقال إلى هذه المدن بكافة السبل. وتناولت دراسة (إبراهيم م.، ٢٠١١) دور المدن الجديدة في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مصر، وقد توصلت إلى أن هذه المدن قد استوعبت ٥% فقط من حجم السكان المستهدف لها حتى تاريخ الدراسة، كما لم تحقق الاستثمارات المخصصة والجهد المبذول في إنشاء هذه المدن أهداف سياسة إعادة توزيع السكان في مصر، ولا يوجد دليل على أن إنشاء المدن الجديدة قد حقق تغيرات ملموسة في سوق العمل وفي مستوى البطالة، كما لم تسهم المدن الجديدة، بعكس ما كان متوقعا من إنشائها، في الحد من انتشار المناطق العشوائية في القاهرة الكبرى وكذا في المحافظات الأخرى.

ب- الدراسات الجغرافية:

بدأ اهتمام الجغرافيين بالمدن الجديدة مبكراً، حيث تناولها أحمد حسن إبراهيم في ثلاث دراسات متتالية، تناولت الدراسة الأولى المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق وأشارت إلى أن الجذور الأولى لفكرة إنشاء المدن الجديدة في مصر كانت في عام ١٩٦٨ م، حينما نصت الخطة الإقليمية لهيئة تخطيط القاهرة الكبرى على إنشاء أربع مدن جديدة حول القاهرة على مداخلها الموصلة بينها وبين كل من مدن الاسكندرية شمالاً، والسويس شرقاً، والخانكة شمالاً بغرب، والفيوم جنوباً بغرب، وذلك ليقطنها نحو ربع المليون من البشر في عام ١٩٩٠ (إبراهيم أ.، ١٩٨٥)، كما تناولت الدراسة الثانية تقييم المجتمعات العمرانية الجديدة في ضوء التجارب العالمية (إبراهيم أ.، ١٩٨٦)، في حين تناولت الدراسة الثالثة المدن الجديدة والتوسع العمراني في هوامش الوادي والدلتا (إبراهيم أ.، ١٩٩٩). كما ربط (عبدالعال، ١٩٩٢) بين المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر، وقد أظهرت دراسته أن هذه المدن قد ارتبطت بأقاليم التخوم أكثر من ارتباطها بغيرها من الأقاليم، كما لم تلتزم سياسة المدن الجديدة في مصر بأى من استراتيجيات التنمية الإقليمية المتعارف عليها كاستراتيجية الانتشار، أو استراتيجية

التركيز، أو غيرها من الاستراتيجيات؛ مما جعلها حلاً عاجلاً لبعض المشكلات التي يعاني منها المعمور المصري أكثر من ارتباطها بالتنمية الإقليمية.

لم تقتصر الدراسات الجغرافية على تناول المدن الجديدة بصفة عامة، بل تطرقت إلى دراسة مدينة واحدة أو المقارنة بين أكثر من مدينة دراسة موضوعية، فقد تناول (متولي، ١٩٩٣) و (محمد ع.، ١٩٩٩) دراسة مدينة العاشر من رمضان عمرانياً، كما تناول العمران بمدينة دمياط الجديدة كلاً من (رمضان، ٢٠٠٣) و (مقلد، ٢٠٠٣) و (سالم، ٢٠١٨) و (محمد و.، ٢٠٢٢). كذلك تناول (عجوة، ١٩٩٩) البناء الصناعي لمدينة الصالحية الجديدة، وتناولت (إبراهيم إ.، ٢٠١٨) عوامل توطن الصناعة في مدينة الصالحية الجديدة، وتناول (جادالرب، ٢٠٠٣) جغرافية الصناعة في مدينة السادات. كما تناول (شاويش، ١٩٩٨) أثر النقل بالطرق البرية على تنمية المجتمعات الجديدة حول الدلتا، كذلك قام (حزين، ١٩٩٦) بدراسة رحلة العمل اليومية دراسة تطبيقية على عدد من الشركات الصناعية بمدينة السادات.

أما عن الدراسات الجغرافية السكانية، فقد تناول (مصيلحي و آخرون، ١٩٩٩) دراسة حالة لمدينة السادات وأسباب عزوف الشباب عن الهجرة للمجتمعات الجديدة، وقد ركزت الدراسة على مشكلات السكان سواء المستثمرين أو العمالة أو الطلاب في وقت إجراء الدراسة دون التعرض لتغير هذه المشكلات عبر فترة زمنية. كما قام (حمد، ٢٠٠٣) بدراسة سكان مدينة ٦ أكتوبر، وركزت دراسته على الفرق بين حجم السكان الفعلي وقت الدراسة والحجم المستهدف ومشكلات المدينة التي تقف وراء عدم تحقيقها المستهدف منها. وقد تناول (عبدالخالق، ٢٠٠٣) سكان مدينتي العاشر من رمضان بين الواقع وقت الدراسة وحجم السكان المستهدف منهما، في حين تناول (سمك، ٢٠٠٠) الخريطة السكانية للمجتمعات الجديدة غرب الدلتا وقد تناول (سيد، ٢٠٠٣) الهجرة إلى مدن السادات وبرج العرب والنوبارية، والتي خلُصت إلى أن هناك تباين في حجم الهجرة الشخصية والعائلية إلى المدن الثلاثة، فقد بلغت أكبر نسبة وفود للهجرة العائلية بمدينة برج العرب، بينما سجلت مدينة النوبارية والسادات النسبة المرتفعة لحجم الهجرة الشخصية، كما أوضحت التفاوتات في أحجام تيارات الهجرة من محافظات الجمهورية إلى المدن الثلاثة، حيث استأثرت المحافظات التي تتبع لها المدن بأكبر نسبة وفود إليها (المنوفية والبحيرة إلى مدينة السادات، الإسكندرية إلى برج العرب، البحيرة إلى النوبارية). وقد قام (إسماعيل، ٢٠٠٥) بدراسة خصائص المهاجرين إلى مدينة السادات وتكيفهم في المدينة الجديدة، كما أوضحت الأساليب التي يتبعها السكان للتغلب على مشكلات الخدمات والتعديلات التي يقومون بها في المسكن كأهم مظاهر التكيف الخدمي والسكني، ومستوى رضى عينة الدراسة عن المدينة. كما درست (حسانين، ٢٠٠٤) سكان مدينة الصالحية الجديدة، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن أهم أسباب وجود الفجوة بين الحجم السكاني المستهدف والحجم الفعلي هو عدم قدرة المدينة على جذب

العاملين للإقامة بها وتفضيلهم للقيام برحلة عمل يومية من وإلى المدينة؛ وأرجعت ذلك إلى ارتفاع تكلفة المعيشة وصعوبة الحصول على سكن مع قصور الخدمات الأساسية بها.

يتضح من عرض الدراسات السابقة، أنه على الرغم من تنوع الأبحاث التي تناولت المدن الجديدة وتعددتها، إلا أن هذه الدراسات لم تتعرض لتقييم الهجرة والانتقال السكاني إلى هذه المدن ومدى استدامتها إلا في مواضع معدودة، على حد علم الباحث، وهو ما يسعى البحث الحالي إلى دراسته. كذلك يختلف البحث الحالي في الإطار الزمني والمكاني له عن الدراسات السابقة، حيث يأخذ من مدن الجيل الأول السبعة إطارًا مكانيًا في مواقعها وإطارًا زمنيًا في نشأتها وتطورها منذ أواخر السبعينات والثمانينات بالقرن الماضي وحتى وقت كتابة البحث (٢٠٢٤م) أي نحو نصف قرن من التطور وهي فترة زمنية تسمح إلى حد كبير بتتبع الظاهرة وتقييمها.

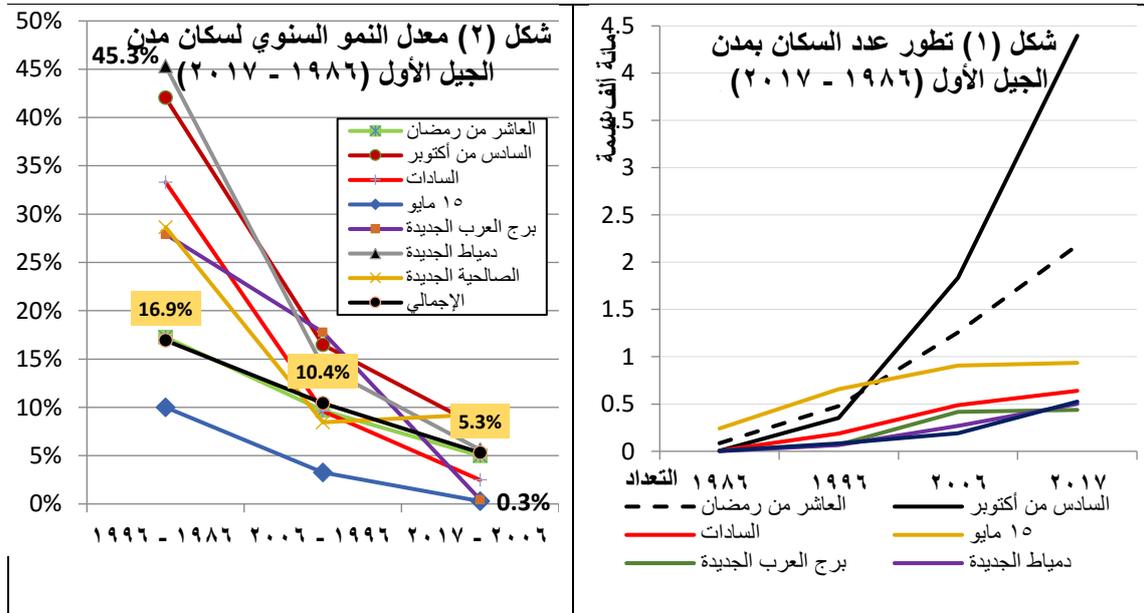
عناصر البحث:

- أولًا: تطور أحجام سكان مدن الجيل الأول ومعدلات نموها.
- ثانيًا: أثر الانتقال السكاني إلى مدن الجيل الأول على إعادة توزيع السكان.
- ثالثًا: العوامل المؤثرة في استدامة الانتقال السكاني إلى مدن الجيل الأول.
- رابعًا: التحليل البيئي (SWOT) لمقومات نجاح الانتقال السكاني لمدن الجيل الأول.
- خامسًا: اتجاهات السكان نحو الانتقال السكاني والاستقرار بمدن الجيل الأول:
- النتائج والتوصيات.

أولًا: تطور أحجام سكان مدن الجيل الأول ومعدلات نموها:

شهدت مدن الجيل الأول عدة مراحل من النمو يوضحها الشكل التالي، ويمكن التعرف على ثلاث مراحل من تتبع منحنيات تطور عدد السكان، حيث شهدت المرحلة الأولى نموًا بطيئًا لسكان كافة المدن واستمرت هذه المرحلة حتى تعداد ١٩٩٦، والذي لم تتجاوز فيه أي مدينة ٥٠ ألف نسمة باستثناء مدينة ١٥ مايو التي وصلت إلى ٦٥ ألف نسمة؛ ويرجع النمو البطيء خلال هذه المرحلة إلى حداثة هذه المدن وعدم استقرار الأنشطة الاقتصادية بها وافتقارها إلى الكثير من الخدمات بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى هذه المدن وضعف شبكات النقل بينها وبين المدن القديمة، بالإضافة إلى ارتباط هذه المرحلة بنشأة المدن وجذبها للعاملين بأنشطة البناء والتشييد وهي عمالة غير مستقرة، حيث تراوحت نسبة هؤلاء العاملين بين ٥% في ١٥ مايو و ٣٣,٦% في السادس من أكتوبر. ولا يمكن الاعتداد بمعدلات النمو السكاني خلال هذه المرحلة، إذ يعد تعداد ١٩٨٦ تعدادًا صفرًا لم تصل أي مدينة به إلى ١٠ آلاف نسمة باستثناء ١٥ مايو التي تجاوزت ٢٤ ألف نسمة، وبلغ مجموع سكان المدن السبعة (٣٤,٨ ألف نسمة).

اتسمت المرحلة الثانية بالنمو السريع لأغلب هذه المدن، حيث بلغ متوسط معدلات النمو السنوي للمدن مجتمعة ١٠,٤%، وجاءت مدينتا برج العرب الجديدة والسادس من أكتوبر كأعلى معدل نمو حيث بلغ معدلها ١٧,٨% و ١٦,٥% على التوالي؛ ويرجع هذا النمو السريع إلى التوسع في الاستثمار في الخدمات خلال هذه الفترة، فعلى سبيل المثال لا الحصر تم ربط السادس من أكتوبر بالقاهرة عن طريق محور ٢٦ يوليو في عام ١٩٩٨ والذي سهّل من الانتقال من وإلى المدينة الجديدة وفي العام ذاته تم افتتاح مدينة الإنتاج الإعلامي وسوق الجملة بالمدينة، كما بدأ خلال هذه المرحلة برنامج الإسكان القومي "إسكان مبارك" في عام ٢٠٠٥ والذي اهتم بتوفير وحدات سكنية لمحدودي الدخل بالمدن الجديدة. على العكس من باقي المدن، بلغ معدل النمو السنوي بمدينة ١٥ مايو خلال هذه الفترة ٣,٢% وهو معدل ضئيل جدًا لمدينة من المفترض أن تواصل نموها وجذب المزيد من المهاجرين إليها، إلا أن هذا المعدل يشير إلى دخول مدينة ١٥ مايو المرحلة الثالثة التي اتسمت باستقرار معدلات النمو بها.

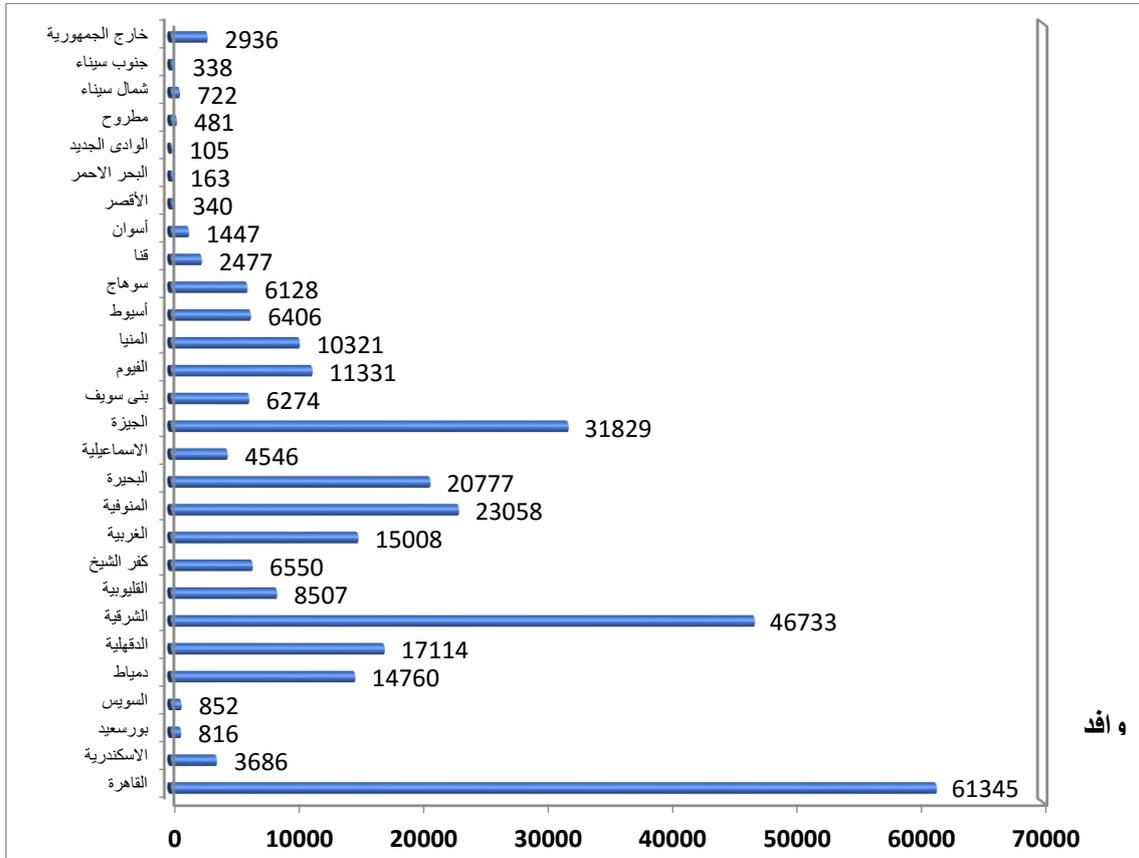


المصدر: التعداد العام للسكان للأعوام المذكورة.

ثانياً: أثر الانتقال السكاني إلى مدن الجيل الأول على إعادة توزيع السكان:

تضمنت النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٦ توزيع السكان المصريين طبقاً لمحل الإقامة الحالي على مستوى الأقسام والمراكز ومحافظات الإقامة السابقة والنوع (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨)، استعان البحث بهذه البيانات للوقوف على تيارات الانتقال السكاني لهذه المدن في ٢٠٠٦، ولم تتوفر هذه البيانات لتعداد ٢٠١٧؛ وقد يرجع عدم توفر هذه البيانات في تعداد ٢٠١٧ إلى استخدامه لنوعين من الاستثمارات إحداهما مختصرة تم تطبيقها على ٩٠% من الأسر، والثانية مطولة طبقت على ١٠% من الأسر متضمنة بيانات الهجرة الداخلية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨).

وإحصاء، ٢٠١٩، صفحة ١١١)، ولذلك كان من الصعوبة تعميم نتائج الاستمارة المطولة على مستوى الأقسام والمراكز.

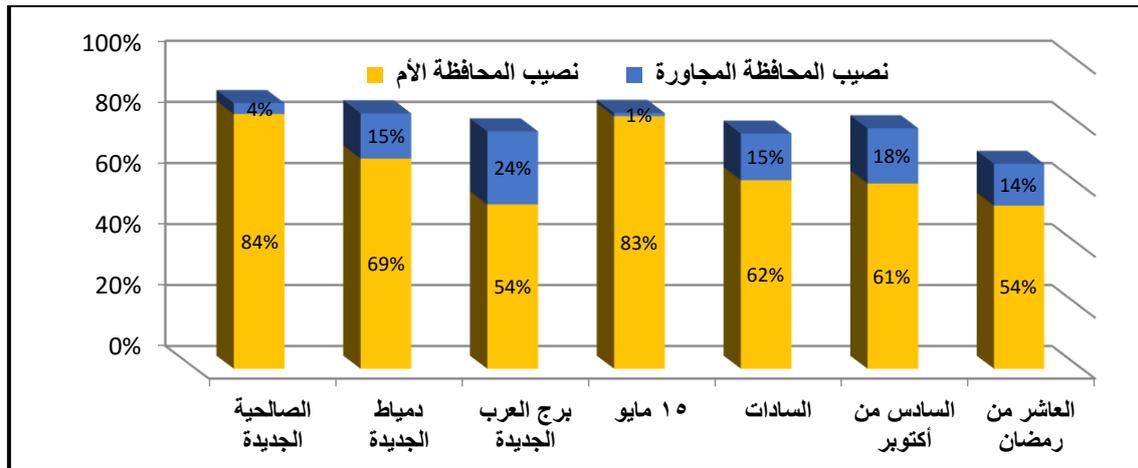


المصدر: التعداد العام للسكان ٢٠٠٦ بيانات غير منشورة (الجهز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨).

شكل (٣) حجم الهجرة الوافدة إلى مدن الجيل الأول حسب المحافظة (٢٠٠٦)

يتضح من شكل (٣) أن محافظة القاهرة أكثر محافظات الجمهورية إيفادًا للسكان إلى المدن الجديدة، إذ استقبلت هذه المدن أكثر من ٦٠ ألف وافد من القاهرة، استقبلت أكتوبر وحدها نحو ٢٥ ألف واستقبلت العاشر من رمضان و ١٥ مايو ١٦ ألف بكل منهما، تلتها محافظة الشرقية التي وفد منها ٤٧ ألف وافد، استقبلت العاشر من رمضان ٣٥ ألف منهم، بالإضافة إلى محافظة الجيزة التي وفد منها ٣١ ألف وافد (٢٧ ألف منهم للسدادس من أكتوبر وحدها)؛ ويرجع السبب وراء ارتفاع عدد الوافدين من هذه المحافظات إلى عوامل الجوار الجغرافي وقرب هذه المدن منها بالإضافة إلى عوامل الطرد بهذه المحافظات. في حين لم تستقبل هذه المدن سوى ١٨ ألف وافد من إقليمي أسيوط وجنوب الوادي التخطيطيين والمحافظات الحدودية مجتمعة، إذ لم تستقبل من محافظة سوهاج، أكثر محافظات الجمهورية طردًا للسكان، سوى ٦ آلاف وافد يمثلون ٢% فقط من المهاجرين من سوهاج في ٢٠٠٦؛ ويرجع السبب وراء انخفاض عدد الوافدين من هذه المحافظات إلى بُعد المسافة بينها وبين المدن الجديدة بالإضافة إلى تفضيل المهاجرين من هذه المحافظات الهجرة إلى المناطق التي لديهم معرفة بها من أقارب وأصدقاء ومعرفة سابقة وتمثل تيارات هجرة مستقرة.

كما تشير بيانات الهجرة الوافدة إلى مدن الجيل الأول إلى عدة نتائج أخرى، يأتي على رأسها استحواذ المحافظات التي تتبع لها هذه المدن على ما يقارب ثلثي الوافدين إليها (٦٣,٦%)، ويوضح الشكل التالي أن نصيب المحافظة الأم تراوح بين ٥٤% من الوافدين لمدينتي العاشر من رمضان وبرج العرب الجديدة، إلى أن بلغ ٨٤% بين المهاجرين إلى مدينتي الصالحية الجديدة و١٥ مايو. كذلك بلغ نصيب المحافظات المجاورة لهذه المدن ١٣,٧% من الوافدين إليها، وتراوحت هذه النسبة بين ٢٤% من الوافدين لبرج العرب الجديدة و ١% للوافدين لمدينة ١٥ مايو، وتتفق هذه النتائج مع نتائج كلاً من (سيد، ٢٠٠٣) و (إسماعيل، ٢٠٠٥).



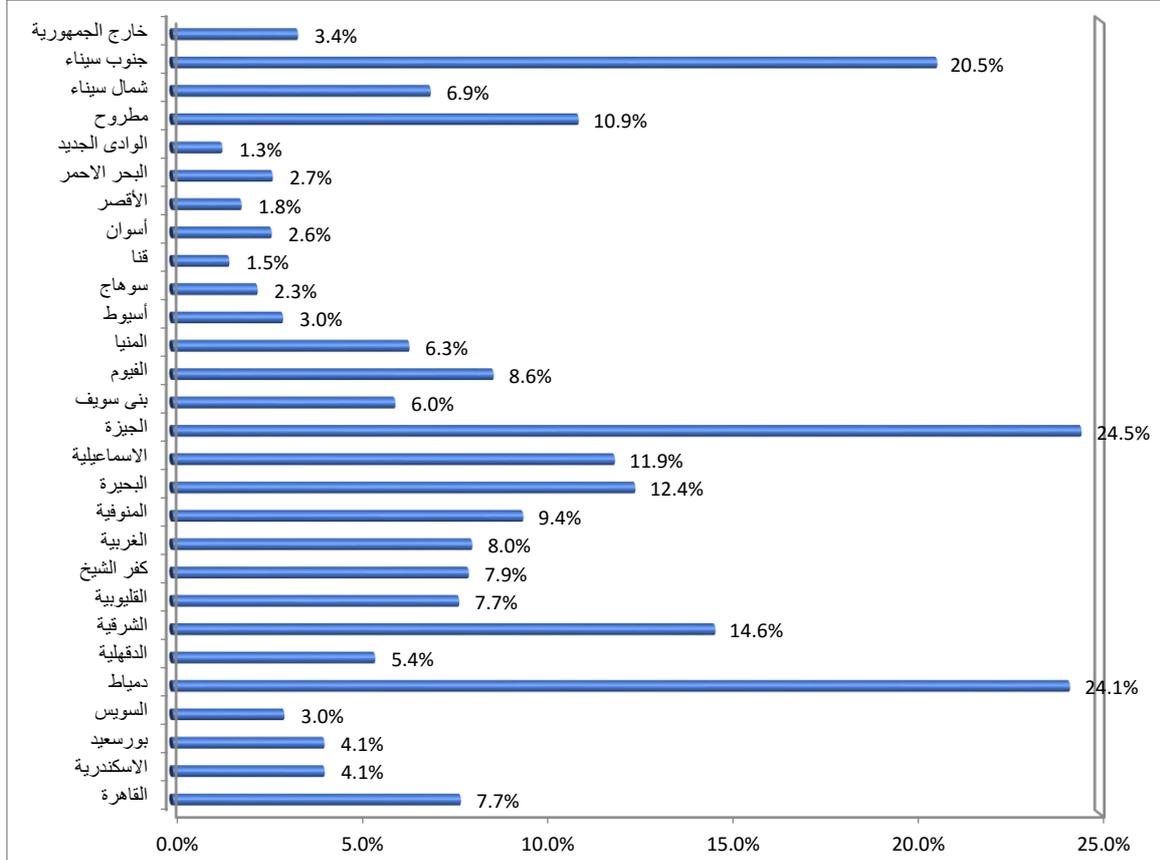
المصدر: التعداد العام للسكان ٢٠٠٦ بيانات غير منشورة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨).

شكل (٤) نصيب المحافظة الأم والمحافظة المجاورة من سكان مدن الجيل الأول (٢٠٠٦)

حققت المدن الجديدة وفقاً لهذه النتائج أحد الأهداف المنشأة من أجله وهو إقامة مناطق جذب مستحدثة خارج نطاق المدن والقرى القائمة، إذ جذبت إليها الهجرة المغادرة من المحافظات التي تتبعها، وعلى الرغم من ذلك لم تستحوذ هذه المدن سوى ٨% فقط من إجمالي المهاجرين داخلياً في ٢٠٠٦؛ وتختلف هذه النسبة من محافظة لأخرى، حيث استحوذت المدن الجديدة على نحو ربع المهاجرين من الجيزة ودمياط، بينما جذبت أقل من ٢% من المهاجرين من الوادي الجديد وقنا والأقصر، وأقل من ٥% من إقليمي أسيوط وجنوب الصعيد التخطيطيين بصفة عامة، وقد جذبت هذه المدن ٧,٧% فقط من الخارجيين من القاهرة. وتشير هذه النتيجة بوضوح إلى قصور دور هذه المدن على احتواء الزيادة السكانية الهائلة وعدم تحقيقها للهدف الرئيس المنشأة من أجله وهو إعادة توزيع السكان بعيداً عن الشريط الضيق لوادي النيل.

تؤكد نسب ما حققته هذه المدن في ٢٠١٧ من حجم السكان المستهدف لها ما سبق ذكره من قصور دورها على احتواء الزيادة السكانية الهائلة أو جذب المهاجرين بالفعل، إذ بلغ متوسط نسبة تحقيقها للمستهدف ٢٦,٨% فقط، ارتفعت هذه النسبة بالصالحية الجديدة التي حققت في ٢٠١٧ ثلاثة أرباع الحجم المستهدف، في حين لم تحقق برج العرب الجديدة والسادات ودمياط الجديدة سوى ٨,٨%

و ١٢,٨% و ١٨,٦% على التوالي. وعلى الرغم مما حققته السادس من أكتوبر من نمو سكاني إلا أنها لم تحقق سوى ٢٩,٣% من المستهدف، ويعد أداء مدينة العاشر من رمضان هو الأفضل حيث حافظت على معدلات نمو مرتفعة كما حققت ٤٣,٦% من المستهدف.



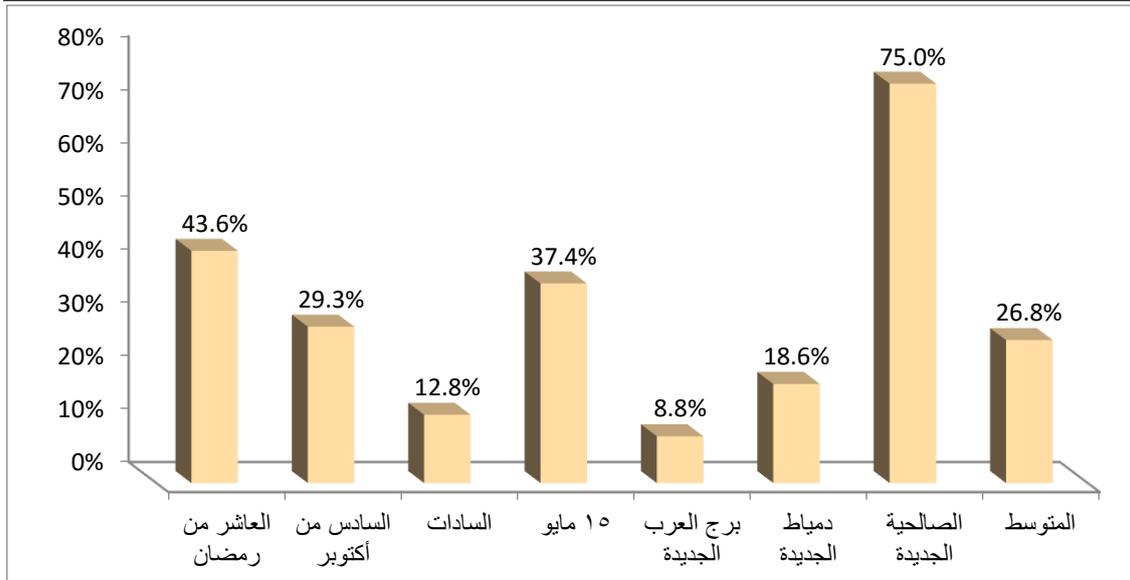
المصدر: التعداد العام للسكان ٢٠٠٦ بيانات غير منشورة (الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨).

شكل (٥) نصيب مدن الجيل الأول من إجمالي الهجرة الداخلية حسب المحافظة (٢٠٠٦)

جدول (١) نسبة تحقيق مدن الجيل الأول في ٢٠١٧ للمستهدف في ٢٠٣٠

نسبة تحقيق المستهدف	عدد السكان (ألف نسمة)		المدينة
	المستهدف في ٢٠٣٠**	تعداد ٢٠١٧*	
٤٣,٦%	٥٠٠	٢١٧,٩	العاشر من رمضان
٢٩,٣%	١٥٠٠	٤٣٩,٦	السادس من أكتوبر
١٢,٨%	٥٠٠	٦٤,٠	السادات
٣٧,٤%	٢٥٠	٩٣,٦	١٥ مايو
٨,٨%	٥٠٠	٤٣,٨	برج العرب الجديدة
١٨,٦%	٢٧٠	٥٠,١	دمياط الجديدة
٧٥,٠%	٧٠	٥٢,٥	الصالحية الجديدة
٢٦,٨%	٣٥٩٠	٩٦١,٤	المتوسط

المصدر: * التعداد العام للسكان ٢٠١٧، ** الموقع الرسمي لهيئة المجتمعات العمرانية (هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ٢٠٢٤)



المصدر: التعداد العام للسكان ٢٠١٧، وبيانات الموقع الرسمي لهيئة المجتمعات العمرانية (هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ٢٠٢٤)

شكل (٦) نسبة تحقيق مدن الجيل الأول ٢٠١٧ للمستهدف ٢٠٣٠

ثالثاً: العوامل المؤثرة في استدامة الانتقال السكاني إلى مدن الجيل الأول:

ويقصد بها تلك العوامل المؤثرة في قدرة مدن الجيل الأول على جذب المزيد من السكان والاستقرار بها (قوى الجذب) بالإضافة إلى المعوقات التي تقف في وجه الوافدين إليها أو تدفع المقيمين نحو عدم الاستقرار بها (قوى الطرد). وللكشف عن هذه العوامل يُفرق البحث بين ثلاث مجموعات من العوامل وهي العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والعوامل الجغرافية، والعوامل الإدارية، وربط هذه العوامل بعدد من المؤشرات التي تقيس قدرة المدينة على الجذب السكاني والاستقرار بها وهذه المؤشرات تتمثل في حجم الهجرة الوافدة في ٢٠٠٦، ومعدل الهجرة الصافية في ٢٠١٧، ومعدل النمو السكاني (٢٠٠٦ - ٢٠١٧)، وحجم السكان في ٢٠١٧، ونسبة النوع كمؤشر للاستقرار بالمدن الجديدة، ونسبة تحقيق المستهدف السكاني لها، بالإضافة إلى تلك العوامل، يُشير البحث إلى دور العوامل السلوكية والتي ترتبط باتجاهات السكان نحو البقاء بهذه المدن وترشيحها للآخرين، وهو ما تم دراسته اعتماداً على تحليل نتائج الاستبيان.

أ- العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

وتشير نتائج تحليل الارتباط الواردة بالملحق (١) إلى أن المتغيرات الديموجرافية والتي تشمل معدل الخصوبة ونسبة الأطفال أقل من ١٠ سنوات ومتوسط حجم الأسرة ظهر تأثيرها بوضوح على معدلات الهجرة، إذ تشير النتائج إلى وجود ارتباط طردي بين معدل الخصوبة وارتفاع عدد السكان وزيادة نسبة تحقيق المستهدف. كما يوجد ارتباط طردي قوي جداً بين نسبة الأطفال أقل من ١٠ سنوات ومعدل الهجرة الوافدة، كما ترتبط بمعدل الهجرة الصافية ومعدل النمو؛ إذ تمثل هذه الفئة المرافقين للمهاجرين حيث من الصعب أن ينتقل هؤلاء الأطفال بدون ذويهم، مما يشير إلى أن المدن

التي توفر بيئة سكنية وخدمية ملائمة لمرافقة الأطفال هي المدن الأكثر جذبًا للسكان وبذلك تكون أكثر استقرارًا. كذلك يرتبط متوسط حجم الأسرة طرديًا بمعدلات الهجرة الوافدة، ويرتبط عكسيًا بنسبة النوع بالمدن الجديدة، مما يشير إلى أن الأسر الأكبر حجمًا تساهم بصورة أكبر في استقرار المدن. ويظهر تأثير العوامل الاجتماعية بوضوح على معدلات الهجرة الوافدة، حيث ارتبط ارتفاع المستوى التعليمي عكسيًا بمعدلات الوفود، إذ تشير النتائج إلى وجود ارتباط طردي بين نسبة الأميين ومعدلات الهجرة الوافدة وارتباط عكسي بين نسبة الجامعيين وفوق الجامعيين، إلا أن نسبة الجامعيين ترتبط طرديًا بمعدل الهجرة الصافية، وهو ما يشير إلى قوة جذب المدن الجديدة للأميين وذوي التعليم المنخفض للعمل في التشييد والبناء خلال المراحل الأولى من إنشاء هذه المدن بالإضافة إلى العمالة بالمصانع والأنشطة الحرفية إلا أن هذه العمالة أقل استقرارًا، وبالتالي فإن توفير فرص عمل لذوي التعليم المرتفع (الجامعيين وفوق الجامعيين) وتأمين فرص العمل المؤقتة للأميين وذوي التعليم المنخفض من أهم التحديات التي تواجه المدن الجديدة لاستدامة الانتقال السكاني واستقرار الوافدين بها.

وقد ساهم امتلاك المسكن في ارتفاع نسبة تحقيق المستهدف من السكان إلا أنه في نفس الوقت ساهم في تراجع معدلات الوفود وارتفاع نسبة النوع مما يشير إلى عدم استقرار هؤلاء السكان رغم امتلاكهم المسكن، إذ تسمح إمكانية استئجار المسكن باستقرار العمالة المترددة على المدن الجديدة بالإضافة إلى جذبها للأسر محدودة الدخل التي لا تقدر على امتلاك المسكن، وهو ما يظهر بوضوح في مدينتي السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان إذ تنخفض بهما نسبة امتلاك السكن إلى ٦٢% و ٦٤% على التوالي، في حين ترتفع إلى ٧٧% و ٨٤% في مدينتي ١٥ مايو والصالحية الجديدة على التوالي وهما أقل مدينتين في معدلات الوفود إليهما والتي بلغت ١٧% فقط لكليهما. وترتبط الحالة الزوجية بالانتقال السكاني للمدن الجديدة، إذ تشير النتائج إلى أن ارتفاع نسبة المتزوجين يرتبط بارتفاع معدلات الوفود وارتفاع نسبة تحقيق المستهدف ارتباطًا طرديًا؛ إذ يميل المتزوجون إلى اصطحاب أسرهم والاستقرار بهذه المدن بدلًا من التردد عليها للعمل والذي يفضله غير المتزوجين.

وتكاد تجمع دراسات الهجرة والانتقال السكاني على أن السكان ينتقلون من منطقة إلى أخرى لأسباب اقتصادية في الأساس، حيث تشير دراسة (حسانين م.، ٢٠٠٩) على أن العوامل الاقتصادية تؤثر تأثيرًا كبيرًا على الهجرة الداخلية في مصر، حيث يتجاوز وزنها النسبي ٨٨% من عوامل هجرة المهاجرين الأصليين (أصحاب قرار الهجرة). وتؤكد مصفوفة الارتباط على وجود ارتباط قوي بين العوامل الاقتصادية ومعدلات الوفود. إذ تشير النتائج إلى ارتباط كلاً من نسبة العاملين بالقطاع الحكومي ونسبة العاملين بالقطاع العام والأعمال ونسبة العاملين بالزراعة ونسبة العاملين بالنقل والتخزين ونسبة العاملين بالتعليم ونسبة العاملين في الخدمات والأسواق ارتباطًا عكسيًا بمعدلات الوفود، في حين ترتبط نسبة العاملين بالصناعة ارتباطًا طرديًا بمعدلات الوفود، وهو ما يعكس أهمية

الوظيفة الصناعية للمدن الجديدة في جذب الوافدين إليها للعمل بهذه المصانع، حيث تبلغ نسبة العاملين بالنشاط الصناعي ١٤% من العاملين بمدن الجيل الأول وهي أعلى نسبة لأي نشاط اقتصادي، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٢٦% بمدينة العاشر من رمضان. ويؤكد ذلك وجود ارتباط قوي للغاية (٩٤,٤%) بين حجم الاستثمارات في قطاع الصناعة وحجم السكان بمدن الجيل الأول. وتعد نسبة العاملين بالتعليم من أهم المتغيرات الاقتصادية، والتي ترتبط بكافة مؤشرات الانتقال السكاني والاستقرار بمدن الجيل الأول، حيث ترتبط ارتباطاً عكسياً بمعدلات الهجرة والنمو، ويُعزى هذا الارتباط العكسي إلى استقرار أعداد هؤلاء العاملين وحدوث النمو على طفرات ترتبط بإنشاء خدمات تعليمية جديدة، إلا أن دور الوظيفة التعليمية للمدن الجديدة لا يقتصر على حجم العاملين بنشاط التعليم، بل يمتد إلى جذب هذه المدن للطلاب وهو ما يؤكد الارتباط العكسي بنسبة النوع حيث تجذب الوظيفة التعليمية الطلاب من الجنسين مما يقلل من نسبة النوع المرتفعة بهذه المدن، وتتضح الوظيفة التعليمية ودورها في جذب الطلاب في مدينة السادس من أكتوبر حيث يوجد بها العديد من المدارس الخاصة والدولية والمعاهد الخاصة بالإضافة إلى خمس جامعات خاصة وهي (جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب، وجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة ٦ أكتوبر، وجامعة النيل، وجامعة الأهرام الكندية)، وقد قدرت بعض الهيئات غير الرسمية عدد طلاب هذه الجامعات بنحو ٦٥ ألف طالب وطالبة للعام الجامعي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ (قائمة الجامعات في مصر، ٢٠٢٢) وهو ما يعادل نحو ١٩% من حجم سكان المدينة في تعداد ٢٠١٧.

ب- العوامل الجغرافية:

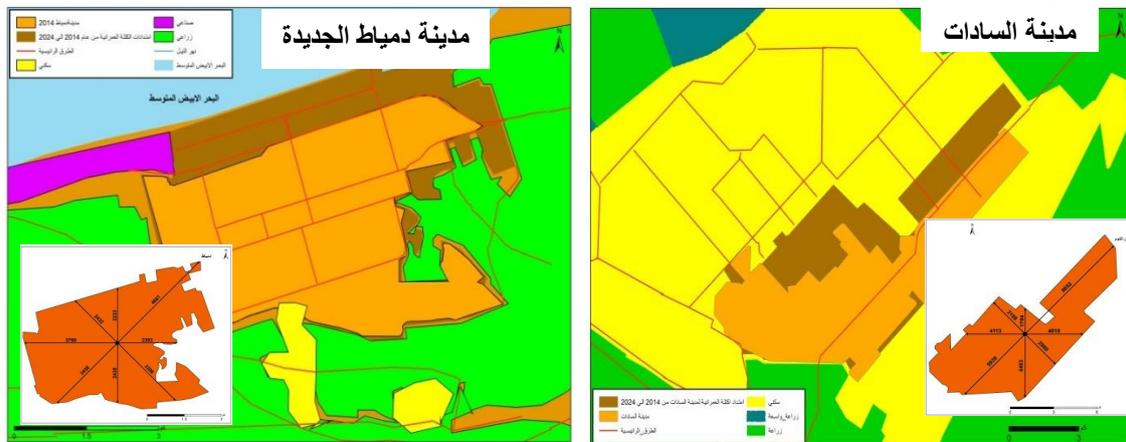
تلعب العوامل الجغرافية دوراً مهماً للغاية في استدامة الانتقال السكاني إلى المدن الجديدة والاستقرار بها، وهو ما تظهره بوضوح مصفوفة الارتباط التي تؤكد على وجود ارتباط واضح بين هذه العوامل ومؤشرات الانتقال والاستقرار، حيث ساهم موقع المدينة بدور كبير في قوة جذبها للسكان والاستقرار بها، إذ يرتبط موقع المدينة بالنسبة للقاهرة عكسياً بمعدل النمو ونسبة تحقيق المستهدف، مما يشير إلى تحقيق المدن القريبة من القاهرة معدلات نمو أسرع من المدن الأبعد، كما يشير الارتباط العكسي بنسبة النوع إلى أن المدن الأقرب أكثر استقراراً من غيرها.

ويرتبط الموقع بالنسبة لعاصمة المحافظة عكسياً بمعدلات الهجرة والنمو، مما يشير إلى هيمنة مدينة القاهرة على هذه المدن الجديدة وتأثر معدلات النمو والوفود إليها والاستقرار بها بمدى قربها أو بعدها عن القاهرة؛ ويمكن تفسير ذلك في ضوء مركزية الدولة واستراتيجيات التنمية بها والاهتمام بإقليم القاهرة الكبرى وضخ استثمارات أكبر به، وتعكس هذه النتائج قصور مدن الجيل الأول في تحقيق أحد أهم أهدافها وهو فك هذه المركزية، لذلك توصي دراسات السياسات السكانية متخذ القرار بدعم عملية اللامركزية والتنمية من خلال استغلال الطاقات المعطلة بالمدن الجديدة في مجال الإسكان، والخدمات، والبنية التحتية، وفرص العمل؛ مما يجعلها من أفضل الحلول لامتناس وجذب الزيادات السكانية

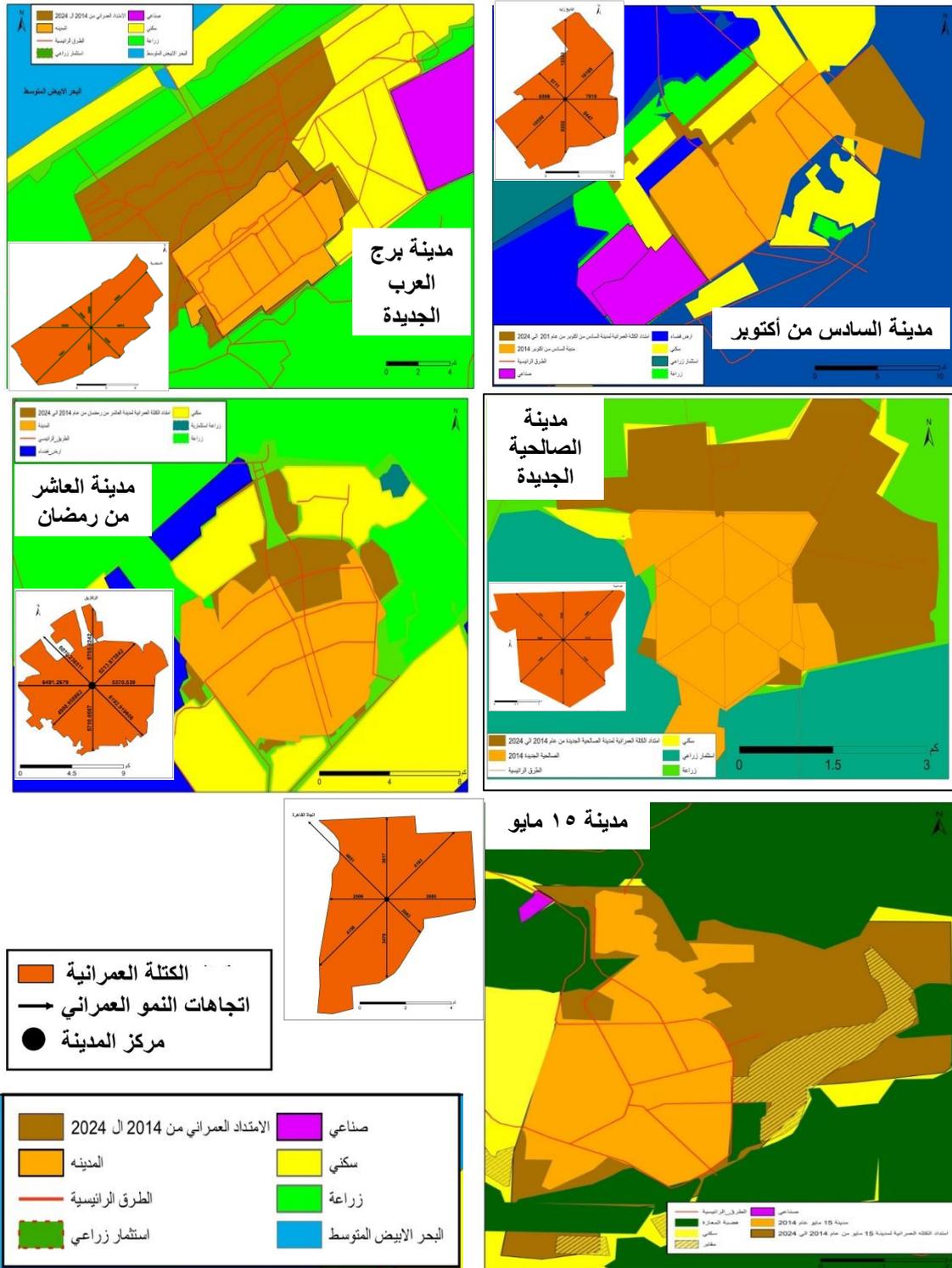
بالمناطق المتكدسة، ولكن تعاني هذه المدن من العديد من المشكلات، وأحد أهم أسباب هذه المشكلات يتمثل في مركزية الإدارة لهذه المدن من قبل جهة واحدة وهي "هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة"، كما تقترح أن تتم إدارة هذه المدن بطريقة لا مركزية من قبل المحافظات والأقاليم التي تتواجد بها (بكر و خميس، ٢٠٢٣).

لا يقف دور العوامل الجغرافية عند موقع المدينة وحولها فحسب، بل تؤثر مساحة المدينة في دورها في جذب المزيد من السكان، سواء كانت المساحة التي تم إقرارها أثناء إنشائها أو المساحة الإجمالية التي وصلت إليها في الوقت الحالي أو المساحة المخصصة لل عمران بها، ترتبط هذه المساحات الثلاثة ارتباطاً طردياً قوياً للغاية بحجم سكان المدن الجديدة بتعداد ٢٠١٧.

كما تلعب استخدامات الأرض غير العمرانية سواء شبكة الطرق والميادين أو الخدمات الترفيهية أو المساحات الخضراء وغيرها دوراً كبيراً في جذب السكان للمدن الجديدة طمعاً في مستوى أفضل لنوعية الحياة، حيث تظهر مصفوفة الارتباط وجود ارتباط طردي قوي جداً بين معدلات الوفود والاستقرار بالمدن الجديدة بنسبة الاستخدامات غير العمرانية، حيث تبلغ قيمة الارتباط نحو ٨٤% مع معدلات الوفود والهجرة الصافية والنمو السكاني، و٤٨% مع حجم السكان بهذه المدن في تعداد ٢٠١٧. كذلك تحدد أشكال السطح واستخدامات الأرض حول المدن وخصائصها وشبكة الطرق التي تربط هذه المدن بما حولها اتجاهات التوسع العمراني وإمكانيته، حيث منعت هذه الاستخدامات نمو مدن الجيل الأول في بعض الأحيان كما هو الحال في مدينة ١٥ مايو التي اعترض حي حلوان نموها نحو الغرب بينما تقف هضبة المعازة في وجه امتداداتها الحديثة، بينما سمحت الصحراء الغربية بامتداد السادس من أكتوبر في الاتجاهات الشمالية والغربية والجنوبية ساعدها في ذلك خلو هذه الامتدادات من أي استخدامات، وتوضح الخرائط التالية استخدامات الأرض وامتدادات الكتلة العمرانية بمدن الجيل الأول بالاعتماد على حساب التغيرات بين مرئيتين فضائيتين أقدمهما في ٢٠١٤ وأحدثهما في ٢٠٢٤.



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcMap 10.3 بالاعتماد على صور Google Earth لعامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٤.
شكل (٧) التغيرات العمرانية لمدن الجيل الأول (٢٠١٤ - ٢٠٢٤) واتجاهات النمو العمراني ومحدداته



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcMap 10.3 بالاعتماد على صور Google Earth لعامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٤.
تابع شكل (٧) التغيرات العمرانية لمدينة الجيل الأول (٢٠١٤ - ٢٠٢٤) واتجاهات النمو العمراني ومحدداته

ج- العوامل الإدارية والسياسية:

يعكس التخطيط الجيد للمدن الجديدة مدى إمكانية هذه المدن في استيعاب المزيد من السكان، إلا أن سياسة المدن الجديدة في مصر قد أغفلت المدخل الإقليمي للدراسات المصاحبة لكل مدينة

جديدة، فلم توجد خطة قومية توضح الإطار الشامل لهذه المدينة منذ بداية التفكير وصولاً إلى تحقيق المدينة أهدافها، بحيث يتم تحديد دور كل من المدن الجديدة وعلاقة بعضها ببعض وسائر عناصر النسق العمراني القائم، أي أنه لم تكن هناك سياسة عمرانية شاملة مطبقة بل سياسات مرحلية، نتج عن اتباعها تعارضاً واضحاً مع تحقيق الهدف الرئيسي من إنشاء المدن الجديدة وهو خلق مجتمعات جديدة والحفاظ على الأراضي الزراعية (علي، صديق، و أسامة، ٢٠١٨، صفحة ٧). وتأتي سياسات الإسكان على رأس العوامل الإدارية والسياسية، ومن أهم هذه السياسات نسبة ما تقره الدولة للإسكان الاجتماعي والإسكان المتوسط وحجم التنفيذ ومشاركة القطاع الخاص في التنفيذ وغيرها من السياسات، وتظهر مصفوفة الارتباط وجود ارتباط طردي بين هذه السياسات ومعدلات الوفود والهجرة الصافية والنمو السكاني، ويظهر بوضوح وجود ارتباط قوي للغاية بين هذه السياسات وحجم سكان المدن في ٢٠١٧ تبلغ قيمة الارتباط للإسكان الاجتماعي ٩٩,٨% أي أن هناك ارتباط شبه تام تقريباً بين عدد وحدات الإسكان الاجتماعي المنفذة وحجم سكان المدن، وهو ما يشير إلى أن سياسة الدولة للإسكان الاجتماعي بدأت تجني ثمارها بتحقيق معدلات نمو جيدة في هذه المدن. كذلك يرتبط إجمالي الوحدات السكنية المنفذة بكافة أنواعها بحجم السكان ارتباط شبه تام بلغت قيمته ٩٨,٢% مما يؤكد على أهمية الوظيفة السكنية للمدن الجديدة، حيث أن من ضمن الأهداف الرئيسية للمدن الجديدة توفير مأوى لمحدودي الدخل، كوسيلة لإيجاد بديل عن المناطق العشوائية اللارسمية (ElSharnoby, 2022, p. AA43). أيضاً ارتبط عدد وحدات الإسكان المتوسط ارتباطاً قوياً بلغت قيمته ٨٩,٣%، وتشير قيم الارتباطات السابقة إلى دور برنامج الإسكان الاجتماعي في الانتقال السكاني إلى المدن الجديدة كاستراتيجية للدولة للقضاء على العجز في عدد الوحدات السكنية، وتطبيقاً للدستور الذي ينص على أن السكن حق للجميع، ومحاولة لحل مشاكل برامج الإسكان السابقة منذ بداية التسعينيات وحتى ٢٠١١، حيث تبلور الهدف من البرنامج في القضاء على العجز في الوحدات وتوفير مساكن لفئة منخفضة الدخل وغير القادرين بتكلفة اقتصادية ملائمة لهذه الفئة (Hamed, 2018, p. 70)، كما يعد ارتباط المناطق السكنية ببعضها وبمناطق المدينة الأخرى بما يحقق سهولة الوصول من أهم سياسات وخطط تشجيع الهجرة والاستيطان بالمدن الجديدة في مصر (Darwish, 2015, p. 71). ولكي تحقق هذه السياسات دورها بشكل أكبر وأكثر فاعلية توصي الدراسات العمرانية بأهمية اختيار الموقع والتخطيط العام بعناية للمنطقة السكنية لإسكان محدودي الدخل، حيث لابد من توافر العديد من المعايير في اختيار الموقع مثل المرونة والقابلية للامتداد المستقبلي والقرب من أماكن فرص العمل. كما أنه يجب أن يراعي الظروف والخصائص الاجتماعية والبيئية للمنطقة، بالإضافة إلى ضرورة توافر المشروعات

الصغيرة ومتناهيه الصغر، مع مراعاة دمج فئات الإسكان الاقتصادي مع الإسكان المتوسط، كما يساعد تنوع المساحات المعروضة للنماذج السكنية وتصميم أكثر من نموذج معماري بشكل كبير في تلبية احتياجات السكان ومراعاة الخصائص الاجتماعية والبيئية لهم، وكذلك سرعة وسهولة تخصيص الوحدات السكنية (Hamed, 2018, p. 77).

تقوم المدن الجديدة بالأساس على الاستثمارات الحكومية سواء في مد البنية التحتية والمرافق أو في مشروعات الإسكان المختلفة والخدمات وإنشاء المناطق الصناعية وترفيقها، ومما يؤكد على أهمية الاستثمارات الحكومية في هذه المدن حجم موازنة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والتي بلغت ١٤٤,٥ مليار جنيه للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (الجزار، ٢٠٢٣) وهو ما يعادل ٧% تقريبًا من الموازنة الإجمالية للدولة خلال العام نفسه. وتشير مصفوفة الارتباط إلى وجود ارتباط قوي جدًا بين حجم سكان مدن الجيل الأول وإجمالي استثمارات الدولة (٩٢,٥%) يرتفع ليصل ٩٤,٤% مع حجم الاستثمار في قطاع الصناعة، ثم يتناقص تدريجياً لتبلغ قيمة الارتباط ٨٨,١% مع الاستثمار في الإسكان و٨٢,٦% مع الاستثمار في الخدمات و٦٨,٨% مع الاستثمار في المرافق، وتشير هذه القيم إلى أهمية ضخ استثمارات حكومية بهذه المدن كما أنها تشير إلى أن الأولوية للاستثمارات في قطاع الصناعة فمن الضروري أن يكون للمدينة الجديدة قاعدة اقتصادية لتوفير فرص عمل تعمل على جذب السكان للمدينة، ويكون للقاعدة الاقتصادية دور فعال وقوام اقتصادي مستقل للمدينة.

يرتبط عدد الخدمات بمدن الجيل الأول ارتباطاً طردياً قوياً بحجم السكان سواء الخدمات العامة التي بلغت قيمة ارتباطها ٨٥,٣%، أو الخدمات الخاصة بارتباط قيمته ٧٣,١%، إذ تساعد الخدمات العامة خاصة التعليمية والصحية على استقرار السكان بهذه المدن. كما أظهرت التجارب إمكانية مشاركة القطاع الخاص للدولة في تمويل وإنشاء وتطوير المدن الجديدة، حيث أن إنشاء وتنمية المدن الجديدة يتطلب استثمارات ضخمة قد تعجز الحكومة عن توفيرها، الأمر الذي جعل من مشاركة القطاع الخاص في تنمية المدن الجديدة أمراً ضرورياً خاصة في تمويل استثمارات أنشطة القاعدة الاقتصادية الأساسية في المدن الجديدة، وأنشطة القاعدة الاقتصادية الخادمة والأنشطة التجارية ومواجهة مشكلة البطالة عن طريق ما توفره من فرص عمل (عبداللطيف، ٢٠٠٣، صفحة ٢٩٩)، كما تلعب الاستثمارات الخاصة في قطاع الإسكان دوراً مركباً في توطين السكان بالمدن الجديدة، إذ يقوم القطاع الخاص بإنشاء الوحدات السكنية والترويج لها وبيعها بكافة السبل التي تضمن تحقيق عائد اقتصادي وهو ما يسهم بدوره في استغلال هذه الوحدات والإقامة بها، ويؤكد هذا الدور قيم معامل الارتباط بين عدد الوحدات السكنية المنفذة من قبل القطاع

الخاص (النقابات والشركات)، حيث ارتبط عدد هذه الوحدات ارتباطاً طردياً قوياً بمعدل الهجرة الصافية ومعدل النمو السكاني (٨٠,٥%) وبحجم سكان المدن الجديدة في ٢٠١٧ بقيمة ٨٧,٢%.

د- العوامل السلوكية:

تعد الهجرة والانتقال السكاني قراراً فردياً في أغلب الحالات، لذلك تلعب العوامل السلوكية والشخصية دوراً كبيراً في هذا القرار، وقد أشار (إسماعيل، ٢٠٠٥) إلى دور العوامل السلوكية والدوافع الفردية التي تقف وراء الهجرة إلى مدينة السادات من وجهة نظر عينة من سكان المدينة. ولقياس دور هذه العوامل قام البحث بتطبيق استمارة الاستبيان الواردة بالملحق (٣) على عينة عنقودية متجانسة قدرها ٥٠٨ مفردة موزعة بشكل متجانس على مدن الجيل الأول السبعة بواقع (٨٩ مفردة بالسادس من أكتوبر، و٧٨ مفردة بالعاشر من رمضان، و٨٨ مفردة بـ ١٥ مايو، و٨٩ مفردة بمدينة السادات، و٥٤ مفردة ببرج العرب الجديدة، و٥٩ مفردة بدمياط الجديدة، و٥١ مفردة بالصالحية الجديدة). ويمكن تصنيف العوامل السلوكية إلى ثلاث فئات من الدوافع، بحيث تتضمن الفئة الأولى عناصر الجذب بالمدن الجديدة، في حين تشتمل الفئة الثانية على دوافع الطرد بالمناطق الأصلية للوافدين، كما تختص الفئة الثالثة بالمعوقات البيئية التي تعوق الانتقال.

ويوضح جدول (٢) أهم عناصر الجذب بالمدن الجديدة، وترتيب هذه العناصر، كما يشير إلى المدن الأعلى والأدنى بالنسبة لهذا الدافع؛ بالاعتماد على حساب الوزن النسبي^١ لكل دافع لجملة العينة، ولكل مدينة على حدة. ويتضح من الجدول أن أهم عناصر الجذب بالمدن الجديدة تتمثل في توفر الخدمات بمختلف أنواعها، حيث جاء توفر الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية على هذا النحو في أعلى ترتيب عناصر الجذب، وترتفع أهمية توفر الخدمات كعناصر جذب للوافدين للسادس من أكتوبر، ويعزى ذلك إلى ما أشارت إليه الدراسة الحالية من وضوح الوظيفة التعليمية لمدينة السادس من أكتوبر، بالإضافة إلى كثافة الخدمات الصحية بها، كما تعد السادس من أكتوبر العاصمة الترفيهية لمصر بما تحتويه من مدن ألعاب "دريم بارك" وأسواق تجارية كبرى "مولات" وأندية رياضية واجتماعية؛ ساعد على انتشار هذه الخدمات وكثافتها الموقع الجغرافي لمدينة ٦ أكتوبر التي تعد ظهيراً خدمياً لإقليم القاهرة الكبرى، وهو ما شجع القطاع الخاص على ضخ استثمارات ضخمة في كافة أوجه الخدمات بالمدينة. بينما انخفضت أهمية الخدمات بكافة أنواعها لدى الوافدين لمدينة الصالحية الجديدة و١٥ مايو وبرج العرب الجديدة، مما يشير إلى حاجة المدن الثلاثة للمزيد من الخدمات التي قد تساهم في جذب المزيد من السكان إليهما

^١ الوزن النسبي للدافع (و) = (عدد المستجيبين بـ "موافق" * ٣) + (عدد المستجيبين بـ "موافق إلى حد ما" * ٢) + (عدد المستجيبين بـ "غير موافق" * ١) / جملة المستجيبين.

والاستقرار بهما. وتعد الوظيفة السكنية هي الوظيفة الرئيسية لكافة المدن الجديدة؛ لذلك يرى المستجيبون أن الحصول على سكن أفضل يأتي مباشرة بعد الخدمات التي تقدمها هذه المدن، إذ يحتل الترتيب الرابع بين كافة عناصر الجذب، وتزداد أهمية الوظيفة السكنية بمدينة السادات والتي تستقطب سكان وسط وغرب الدلتا للإقامة بها خاصة محافظة المنوفية، التي تتبعها المدينة وتعد من أكثر محافظات مصر طردًا للسكان، ساعدها في أداء وظيفتها السكنية موقعها الجغرافي القريب من القاهرة والإسكندرية والمدن الرئيسية بوسط وغرب الدلتا ووجود شبكة طرق جيدة تربطها بهذه المدن من أهمها طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي وطريق السادات شبين الكوم.

وقد صاحب عملية إنشاء وتعمير المدن الجديدة نقل عدد كبير من موظفي الدولة إلى هذه المدن للعمل بإداراتها المختلفة، بالإضافة إلى نقل عدد من الشركات الخاصة مقارها إلى هذه المدن للاستفادة من المميزات التخطيطية لها؛ ولذلك احتل انتقال العمل المركز الخامس في عناصر الجذب ككل والمركز الأول في عناصر الجذب الاقتصادية للوافدين لمدن الجيل الأول، وتزداد أهميته بمدينة السادات؛ إذ كان من المخطط لها عند إنشائها أن تكون عاصمة جديدة لمصر (Ibrahim, Abdelrasol, & Mohammed, 2022)، وقد ترتب على ذلك نقل عدد كبير من الإدارات إليها. وتقل أهمية هذا العنصر في جذب الوافدين إلى دمياط الجديدة التي تعد مدينة ذات وظيفة خدمية، أكثر من الوظيفة الإدارية. كما يعد الحصول على أجر أعلى من أهم عناصر الجذب الاقتصادية ويحتل الترتيب السادس بين كافة عناصر الجذب، ويظهر هذا العنصر بوضوح في مدينة السادات، في حين ينخفض لأدنى قيمة له بمدينة دمياط الجديدة.

ومن عناصر الجذب الاقتصادية كذبك، يأتي توفر فرص عمل مناسبة في المركز التاسع لدى جملة المستجيبين، وتزداد أهميته بين الوافدين للعاشر من رمضان؛ ويرجع ذلك إلى حجم فرص العمل الذي توفره الصناعة والأنشطة المصاحبة لها بالمدينة، إذ تعد الصناعة هي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها مدينة العاشر من رمضان، حيث خُصصت للمنطقة الصناعية ٣١,٤٪ من مساحة الكتلة العمرانية للمدينة (حسين، ٢٠١٦).

في حين يظهر انخفاض تكاليف المعيشة كعنصر جذب اقتصادي مهم وفي مقدمة عناصر الجذب الاقتصادية بالنسبة للوافدين إلى مدينة الصالحية الجديدة أكثر من الوافدين لباقي المدن، حيث يأتي في الترتيب العاشر بين عناصر الجذب لكافة المدن. ومن عناصر الجذب الاقتصادية أيضًا القدرة على تحسين الدخل، والذي يأتي في الترتيب الحادي عشر بصفة عامة، وتظهر هذه القدرة بمدن السادات وبرج العرب، ويشير الجدول إلى انخفاض أهمية عناصر الجذب الاقتصادية بين الوافدين إلى دمياط الجديدة؛ وقد يرجع ذلك إلى غلبة الوظيفة الخدمية على الوظيفة الاقتصادية

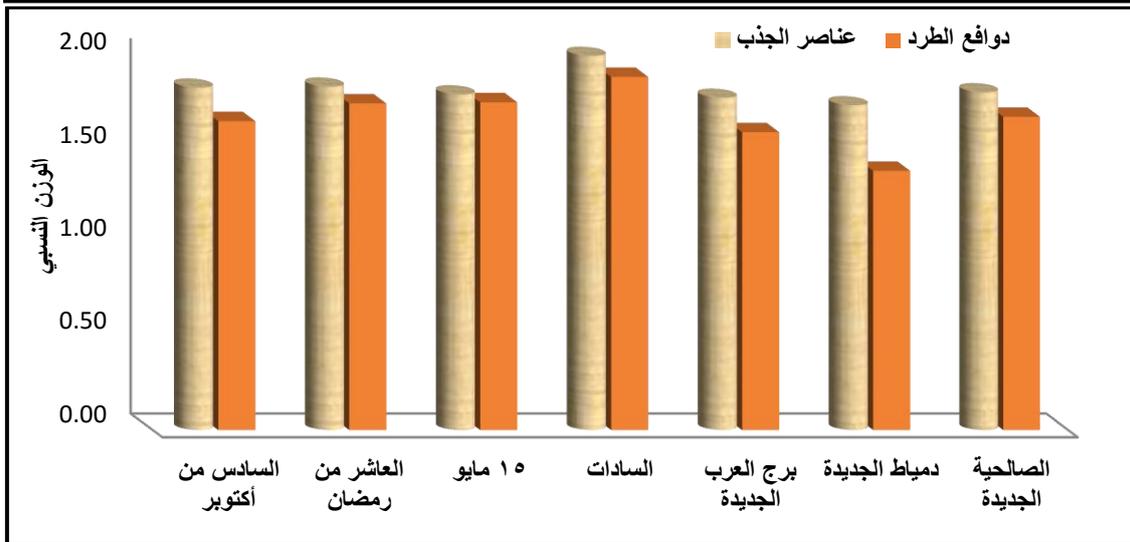
لدمياط الجديدة، ويظهر هذا بوضوح في صغر مساحة المنطقة الصناعية بالمدينة والتي يغلب عليها ورش الأثاث والصناعات الحرفية والغذائية والتي تستوعب عدد محدود من العمالة. تأتي العناصر الاجتماعية في آخر الترتيب بالنسبة للوفدين لمدينة الجيل الأول، إذ تحتل مرافقة الأسرة الترتيب السابع، ويأتي الزواج بالترتيب الأخير، وتزداد أهميتهما بمدينة ١٥ مايو، ويرجع هذا إلى انخفاض قيمة باقي عناصر الجذب بالمدينة. كما يأتي التعليم في الترتيب الثامن وتزداد أهميته في جذب الوافدين لمدينة دمياط الجديدة؛ يُعزى ذلك إلى وجود عدد كبير من الخدمات التعليمية بها المتمثلة في ٢٥ مدرسة حكومية وثلاث مدارس حكومية دولية وخمس مدارس خاصة، ومدرسة ثانوية عسكرية، ومعهد فني تجاري وثلاث معاهد عليا خاصة، كما يوجد بالمدينة جامعة دمياط وفرع لجامعة الأزهر وجامعة حورس الخاصة (هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ٢٠٢٣).

جدول (٢) الوزن النسبي لعناصر الجذب بمدن الجيل الأول وأهميتها لدى عينة من السكان

م	عناصر الجذب	و	ع.ح	الترتيب	أعلى قيمة للعنصر	أدنى قيمة للعنصر
١	مرافقة الأسرة	١,٧٨	٠,٨٩	٧	٢,٠٢	١,٦٣
٢	الزواج	١,٤	٠,٧١	١٢	١,٥٥	١,٢٧
٣	التعليم	١,٧٨	٠,٩	٨	٢,١٠	١,٦٥
٤	توفر فرص عمل مناسبة	١,٧٧	٠,٨٧	٩	٢,٠٨	١,٢٥
٥	انتقال العمل	١,٨٣	٠,٨٩	٥	٢,٠٧	١,٥٩
٦	الحصول على أجر أعلى	١,٨	٠,٨٥	٦	٢,١١	١,٤٦
٧	القدرة على تحسين الدخل	١,٥٧	٠,٨	١١	١,٨١	١,٣٩
٨	انخفاض تكاليف المعيشة	١,٦٧	٠,٧٣	١٠	١,٩٠	١,٣٤
٩	الحصول على سكن أفضل	١,٩٩	٠,٨٢	٤	٢,٢٤	١,٨٣
١٠	توفر خدمات تعليمية أفضل	٢,١٤	٠,٨١	٢	٢,٤٢	١,٨٨
١١	توفر خدمات صحية أفضل	٢,١٦	٠,٨٢	١	٢,٤٤	٢,٠٠
١٢	توفر خدمات ترفيهية أفضل	٢,٠٨	٠,٨٣	٣	٢,٣٧	١,٨٧
	متوسط عناصر الجذب	١,٨٣	٠,٨٣			

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS، وبالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان (٢٠٢٣).

تنتج حركة الانتقال السكاني إلى المدن الجديدة عن التفاعل بين عناصر الجذب في هذه المدن ودوافع الطرد بالمعمور القديم، ويتضح ذلك في الشكل (٨)، وتبلغ قيمة الارتباط بين عناصر الجذب ودوافع الطرد ٠,٨٣، بين أفراد العينة وهي قيمة تشير إلى ارتباط طردي قوي جدًا بين كلاً من عوامل الطرد في المناطق القديمة وعوامل الجذب بالمدن الجديدة، وتشير هذه النسبة إلى الحاجة الملحة لهذه المدن الجديدة لاستيعاب ما تطرده المناطق القديمة.



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS، وبالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان (٢٠٢٣).

شكل (٧) متوسط الوزن النسبي لعناصر الجذب ودوافع الطرد بمدن الجيل الأول لدى عينة البحث

ويبلغ متوسط الوزن النسبي لعناصر الجذب أعلى قيمة له بمدن السادات والعاشر من رمضان والسادس من أكتوبر والصالحية الجديدة ليبلغ ٢,٠٠ و ١,٨٤ و ١,٨٣ و ١,٨١ على الترتيب، في حين يسجل أدنى قيمه بمدينة دمياط الجديدة (١,٧٤) ويسبقها مدينتي برج العرب الجديدة (١,٧٨) و ١٥ مايو (١,٧٩). أما بالنسبة لدوافع الطرد فقد ارتفعت بين الوافدين لمدينة السادات (١,٨٩)، ومدينتي العاشر من رمضان و ١٥ مايو (١,٧٥) والصالحية الجديدة (١,٦٧) والسادس من أكتوبر (١,٦٥) ثم برج العرب الجديدة (١,٥٩) وأخيرًا دمياط الجديدة (١,٣٩)، ويكاد يكون ترتيب عوامل الطرد بالمدن السبعة هو نفسه ترتيب عناصر الجذب بذات المدن.

يأتي عدم توفر فرص عمل على رأس دوافع الطرد بمناطق الأصل من وجهة نظر عينة البحث، خاصة بين الوافدين للسادس من أكتوبر، يليه من حيث الأهمية عدم كفاية الدخل بمناطق الأصل وعدم القدرة على عمل إضافي بمناطق الأصل وتزداد قوتها بين الوافدين لمدينة السادات، ثم يأتي أخيرًا ضعف دخل المشروعات الخاصة بمناطق الأصل وارتفاع تكلفة المعيشة بمناطق الأصل والذان تزداد قوتها بين الوافدين إلى العاشر من رمضان. بينما تتراجع أهمية دوافع الطرد بين الوافدين لمدينة دمياط الجديدة ومدينة ١٥ مايو.

جدول (٣) الوزن النسبي لعوامل الطرد بالمناطق الأصلية للوافدين إلى مدن الجيل الأول

م	دوافع الطرد	و	ح.ع	الترتيب	أعلى قيمة للدافع	أدنى قيمة للدافع
١	عدم توفر فرص عمل بمناطق الأصل	١,٧١	٠,٨٢	١	١,٨٥	السادات
٢	عدم كفاية الدخل بمناطق الأصل	١,٨١	٠,٨٤	٢	٢,٠٢	السادات
٣	ضعف دخل المشروعات الخاصة بمناطق الأصل	١,٥٤	٠,٧٥	٤	١,٦٦	السادات
٤	عدم القدرة على عمل إضافي بمناطق الأصل	١,٧٢	٠,٨٤	٣	١,٩٧	السادات
٥	ارتفاع تكلفة المعيشة بمناطق الأصل	١,٦٨	٠,٧٧	٥	١,٩٣	السادات
	متوسط دوافع الطرد	١,٦٩	٠,٨٠			

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS، وبالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان (٢٠٢٣).

رابعًا: التحليل البيئي (SWOT) لمقومات نجاح الانتقال السكاني لمدن الجيل الأول:

يقصد بالتحليل الرباعي (SWOT Analysis) تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر، ويهدف هذا التحليل إلى تحديد كيفية استخدام الموارد المتاحة لتلبية المتطلبات؛ ويتم ذلك بالاعتماد على نقاط القوة بالمنظمة أو بالمنطقة محل الدراسة من أجل استغلال الفرص ومواجهة التهديدات والمخاطر وتصحيح نقاط الضعف الداخلية (Riston, 2008, p. 41). ويستخدم هذا التحليل للخروج بتقييم واضح للوضع الحالي للظاهرة محل الدراسة، ويحدد أوجه القوة والضعف والإمكانات التي يمكن تطويرها، وكذلك العقبات التي قد تواجه الظاهرة. ورغم بساطة هذا التحليل إلا أنه يعد وسيلة فعالة لتقييم الوضع الحالي من خلال تحليل البيئتين الداخلية والخارجية، إذ تشمل البيئة الداخلية على نقاط القوة والمميزات (S: Strength) ونقاط الضعف والعيوب (W: Weaknesses)، كما تتضمن البيئة الخارجية الفرص التي يمكن استغلالها (O: Opportunities) والتهديدات أو العقبات التي يمكن أن تؤثر سلبًا في المستقبل (T: Threatens) (Matohiti, 2008, p. 4).

أ- تحليل البيئة الداخلية (نقاط القوة ونقاط الضعف):

تعد قدرة مدن الجيل الأول على خلق مجتمعات عمرانية جديدة هي أهم نقاط القوة بمدن الجيل الأول خاصة السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان، وإن كانت لم تتضح بقوة بمدن برج العرب الجديدة ودمياط الجديدة والصالحية الجديدة، حيث تراوح عدد سكان هذه المدن حوالي ٥٠ ألف نسمة في ٢٠١٧ أي بعد نحو ٤٠ سنة من الإنشاء، وهو حجم سكاني متواضع للغاية مقارنة بما تم ضخه في هذه المدن من استثمارات ضخمة. كذلك يعد توفير فرص عمل من أهم نقاط القوة بهذه المدن والتي استوعبت عمالة حجمها نحو ٢١١ ألف في تعداد ٢٠١٧، استحوذ النشاط الصناعي وحده على نحو ١٥% من حجم العمالة، وتظهر هذه النقطة كنقطة قوة بوضوح في مدينتي السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان اللتان يستحوذان وحدهما على ثلثي حجم العمالة بمدن الجيل الأول، بينما تمثل نقطة ضعف بمدن الصالحية الجديدة وبرج العرب الجديدة ودمياط الجديدة، إذ لم يعمل بهذه المدن بحسب تعداد ٢٠١٧ سوى ٩، ١١، ١٢ ألف عامل على التوالي. كما يمثل العائد الاقتصادي الذي تحققه المدن الجديدة نقطة قوة لعدد من مدن الجيل الأول، إذ تحقق هيئة المجتمعات العمرانية أرباحًا نتيجة بيعها قطع الأراضي للمستثمرين وكذلك بيع الوحدات السكنية للإسكان المتوسط والإسكان الفاخر، فعلى سبيل المثال أظهر التقرير الخاص بنتيجة أعمال الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ عن تحقيق الهيئة أرباح خلال العام بلغت نحو ٤,٨ مليار جنيه (صبح، ٢٠٢١)، كما أعلنت وزارة الإسكان في نوفمبر ٢٠٢٣ عن تدبير ٨,٥ مليار دولار لخزانة الدولة من خلال طروحات الأراضي المدفوعة بالدولار، ومبيعات

مشروعات بيت الوطن للمصريين فى الخارج (كرم، ٢٠٢٣)، وتظهر هذا النقطة في حجم الاستثمارات الحكومية والخاصة في الإسكان المتوسط والفاخر بمدينتي السادس من أكتوبر ودمياط الجديدة، إلا أن هذه الاستثمارات تتضاءل بشدة في مدن السادات وبرج العرب الجديدة والصالحية الجديدة. كما توفر المدن الجديدة بيئة حضرية عمرانية مخططة أفضل من البيئة العمرانية القديمة من حيث الاشتراطات البيئية والمساحات الخضراء والمناطق المفتوحة، واشتراطات البناء، ويظهر هذا كقوة في ارتفاع نسبة المساحات الخضراء بمدن ١٥ مايو والصالحية الجديدة إذ تتجاوز نصف مساحة المدينتين، بينما تنخفض لنحو ١٥% فقط بالعاشر من رمضان. كما تُعد إمكانية التوسع العمراني مستقبلاً من أهم مميزات المدن الجديدة والتي قامت أساساً كمراكز ونويات للتوسع العمراني، وتظهر إمكانية التوسع العمراني بوضوح بمدن السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان والسادات، ويظهر نوعاً ما بمدينة الصالحية الجديدة، في حين تقف مدينة ١٥ مايو على أقدم هضبة المعازة، ولا تكاد توجد مساحات للتوسع العمراني بدمياط الجديدة وبرج العرب الجديدة.

يشمل تحليل البيئة الداخلية إلى جانب نقاط القوة مواطن الضعف كذلك، وتأتي الطاقات المعطلة في مجال الإسكان وانخفاض نسبة الإشغال للمباني السكنية على رأس مواطن الضعف، إذ تشير النتائج النهائية لتعداد ٢٠١٧ إلى ارتفاع نسبة الوحدات السكنية الخالية من جملة الوحدات السكنية، إذ تصل هذه النسبة إلى ٧١,٤% بمدينة برج العرب الجديدة و ٥٥,١% بالسادس من أكتوبر و ٥٠,٥% بمدينة السادات، في حين تنخفض لتبلغ ١٩,٨% بمدينة ١٥ مايو و ٢٣,١% بالصالحية الجديدة و ٣١,٧% بدمياط الجديدة. وتعاني بعض مدن الجيل الأول من نقص بعض الخدمات، وهو ما يتضح بمدينتي ١٥ مايو والصالحية الجديدة، في حين تتوفر الخدمات بصورة كبيرة ومتنوعة بدمياط الجديدة والسادس من أكتوبر. كما ظهرت مشكلات اقتصادية واجتماعية وبيئية بعدد من هذه المدن، نتيجة الافتقار للتخطيط الجيد والتوسع غير المدروس مسبقاً، يظهر هذا بوضوح في التحام المجتمعات الجديدة بالمدن القديمة مثل التحام مدينة السادس من أكتوبر بالمجمع الحضري للقاهرة الكبرى، إذ التحمت بمنطقة أبو رواش عبر محور ٢٦ يوليو والتحمت بحدائق الأهرام عبر طريق القاهرة الفيوم، كما تلاصق مدينة ١٥ مايو حي حلوان ولا يفصلهما سوى طريق الأوتوستراد، بالإضافة إلى تداخل مناطق الاستصلاح الزراعي على طريق مصر الإسكندرية الصحراوي مع مدينة السادات، وكذلك تتداخل الأراضي الزراعية مع مدينة برج العرب الجديدة ودمياط الجديدة، في حين تم التخطيط بشكل جيد للمناطق العمرانية والصناعية والاستثمار الزراعي بمدينتي العاشر من رمضان والصالحية الجديدة. كما شهدت بعض المدن الجديدة ظهور المناطق العشوائية، وهو ما يهدد بفشل هذه المدن التي قامت أساساً لحل مشكلة النمو العشوائي

للمدن القديمة، وتعد منطقة الزباين بمدينة ١٥ مايو أكثر المناطق اللارسمية وضوحًا بالمدن الجديدة وقد تم تطويرها وتحويلها لحي الزهور في ٢٠٢٢.

وعلى الرغم من أن التحليل البيئي تحليل كفي في الأساس إلا أنه يمكن استخدامه في إنشاء مصفوفة للتحليل الكمي للبيئة الداخلية لكل مدينة من مدن الجيل الأول حسب ما يتوفر بهذه المدينة من نقاط قوة أو نقاط ضعف، وتم تقدير وجود نقطة القوة بالمدينة بوضوح أو عدم وجود نقطة الضعف بثلاث نقاط، وكذلك تم تقدير وجود نقطة القوة أو نقطة الضعف إلى حد ما بنقطتين، كما تُدر وجود نقطة الضعف بالمدينة بوضوح أو عدم وجود نقطة القوة بنقطة واحدة، ويوضح الجدول التالي إجمالي عدد النقاط التي حصلت عليها كل مدينة وترتيب هذه المدن.

جدول (٤) التحليل الكمي لعناصر البيئة الداخلية بمدن الجيل الأول

رقم المدينة	موقف المدينة	عناصر البيئة الداخلية									
		إجمالي النقاط (المتوسط)	المناطق العشوائية	مشكلات اقتصادية واجتماعية وبيئية	نقص الخدمات	الطاقات المعطلة في مجال الإسكان	إمكانية التوسع العمراني	توفير بيئة حضرية مخططة	العائد الاقتصادي للمدن الجديدة	توفير فرص عمل	خلق مجتمعات عمرانية جديدة
١	٢٢ (٢,٤٤)	٣	٣	٢	٢	٣	١	٢	٣	٣	١٠ رمضان
١	٢٢ (٢,٤٤)	٣	١	٣	١	٣	٢	٣	٣	٣	٦ أكتوبر
٣	١٨ (٢)	٣	٢	٢	١	٣	٢	١	٢	٢	السادات
٤	١٦ (١,٧٨)	١	١	١	٣	١	٣	٢	٢	٢	١٥ مايو
٥	١٤ (١,٥٦)	٣	٢	٢	١	١	٢	١	١	١	برج العرب ج
٢	١٩ (٢,١١)	٣	٢	٣	٣	١	٢	٣	١	١	دمياط ج
٣	١٨ (٢)	٣	٣	١	٣	٢	٣	١	١	١	الصالحية ج

المصدر: من إعداد الباحث بتقدير الوزن النسبي لنقاط القوى والضعف بمدن الجيل الأول.

يتضح من الجدول السابق أن أكثر المدن قوة هما مدينتي العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر، إذ بلغ إجمالي النقاط لكليهما ٢٢ نقطة، تأتي دمياط الجديدة في المركز الثاني من حيث قوة بيئتها الداخلية بإجمالي نقاط ١٩ نقطة، ثم تأتي مدينتا السادات والصالحية الجديدة بقوة متوسطة بلغ إجمالي نقاطهما ١٨ نقطة، ثم تأتي مدينة ١٥ مايو ومدينة برج العرب الجديدة كأضعف مدن الجيل الأول، إذ بلغ إجمالي النقاط ١٦ و ١٤ نقطة لكليهما على التوالي.

ب- تحليل البيئة الخارجية (الفرص والتحديات):

يأتي على رأس الفرص التي يمكن استغلالها اتجاه الدولة نحو الخروج من الوادي والدلتا وتبني سياسات داعمة لهذا الاتجاه وعلى رأسها مدن الجيل الرابع وأهمهم العاصمة الإدارية الجديدة، إذ يتيح هذا الاتجاه الفرصة لاستغلال الطاقات المعطلة في مجال الإسكان التي تعد نقطة ضعف، وتساهم صعوبة استخراج تراخيص البناء وارتفاع تكلفته بالمدن القديمة في سرعة تحول الطاقات المعطلة في مجال الإسكان إلى نقطة قوة، خاصة مع زيادة الطلب على الإسكان والوحدات السكنية نتيجة للزيادات السكانية في مصر في الفترة الأخيرة. كذلك يُشكل اتجاه الدولة نحو التصنيع عاملاً

محفزاً وفرصة كبيرة لمدن الجيل الأول؛ للاستفادة من القاعدة الاقتصادية والبنية الأساسية لهذه المدن. كما تمثل شبكة الطرق الجديدة التي قامت بها الدولة فرصة كبيرة لمدن الجيل الأول؛ مما يساعد على سهولة الوصول والاتصال بين المدن مع بعضها البعض ومع باقي مناطق الدولة. ويساعد التطور التكنولوجي وسهولة الاتصال في التقليل من العزلة التي يشعر بها الوافدين إلى مدن الجيل الأول خاصة في الفترات الأولى من انتقالهم. كما تمثل المدن الجديدة فرصة هائلة للدولة لجذب عملة صعبة في ظل ما تعانيه مصر من تراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي، حيث استطاعت المدن الجديدة جذب ٥ مليار دولار من خلال طروحات الأراضي المدفوعة بالدولار ومبيعات مشروعات بيت الوطن للمصريين في الخارج (كرم، ٢٠٢٣)، كما تمثل المناطق الصناعية المخططة بها والتي تتمتع ببنية تحتية جيدة فرصة كبيرة لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

يواجه عملية الانتقال السكاني إلى مدن الجيل الأول عدد من التحديات التي قد تقف عائقاً أمام الكثير من السكان الراغبين في الإقامة بها، وتأتي منافسة مدن الأجيال اللاحقة، خاصة مدن الجيل الرابع، على رأس هذه التحديات، إذ تتميز مدن الجيل الرابع تحديداً بالتخطيط لأن تكون مدن أكثر استدامة ومحافظة على البيئة والإدارة الذكية لها. ويمكن أن يخفف من حدة هذه المنافسة ما تتمتع به مدن الجيل الأول من مميزات نسبية مثل قدم الاستقرار بها مما يساعد على وجود معارف وأصدقاء بها، وكذلك توطن عدد من الأنشطة الاقتصادية والتي دخلت بالفعل في مرحلة الإنتاج منذ فترة طويلة، كما يساهم قرب مدن الجيل الأول من الوادي والدلتا في سهولة الوصول إليها، بالإضافة إلى توفر الخدمات العامة والخاصة بمستويات مختلفة وأيضاً توفر عدة مستويات للإسكان بدءاً من الإسكان الاجتماعي وصولاً إلى الإسكان الفاخر "الفيلات والمجمعات السكنية الكومبوندات". ومع ذلك، يقف ضعف الاستثمارات الحكومية بمدن الجيل الأول وتحوله إلى مدن الجيل الرابع وتوقف استكمال العديد من الخدمات والبنية التحتية والمشروعات بمدن الجيل الأول، عائقاً دون تحقيق هذه المدن أقصى استفادة ممكنة، والتي يمكن أن تتحقق إذا أولت الدولة اهتمامها بالمدن المنشأة بالفعل وحل مشكلات هذه المدن ورفع كفاءة الخدمات وسد العجز بها وخلق فرص عمل وفرص استثمارية بما يشجع على الانتقال إليها والاستثمار بها وبالتالي الاستقرار بها.

ويواجه كلاً من مدن الجيل الأول ومدن الأجيال اللاحقة تحدياً مهماً وخطيراً وهو ارتفاع معدلات التضخم وضعف القدرة الشرائية لشريحة كبيرة من السكان؛ مما يقلل من عوائد الاستثمار في الإسكان بهذه المدن، وتحاول الدولة جاهدة لوضع عدة حلول لمواجهة هذا التحدي بما يتناسب مع إمكانيات السكان المالية ومتوسطات الدخل، مثل مبادرة التمويل العقاري، والتوسع في برامج

الإسكان الاجتماعي، وغيرها من الحلول. كما يواجه الاستقرار بالمناطق الجديدة عمومًا عدد من العوائق النفسية والاجتماعية مثل الشعور بالعزلة في المدن الجديدة وهو ما تواجهه الأسر حديثة النشأة التي اختارت المدن الجديدة لبدء الحياة الزوجية بها، بالإضافة إلى ارتباط السكان في مصر، خاصة الريفيين، بموطنهم الأصلي وبالبيئة التي نشأوا بها.

بالإضافة إلى الصعوبات السابقة، أظهرت نتائج الاستبيان وجود عدد من المعوقات التي تواجه الوافدين إلى مدن الجيل الأول، يمكن تقسيمها إلى معوقات نفسية واجتماعية ومعوقات مكانية، ويرى المستجيبين أن العوائق النفسية والاجتماعية هي أهم معوقات الانتقال السكاني إلى مدن الجيل الأول وعلى رأسها اعتراض الأسرة والشعور بالعزلة وعدم وجود أصدقاء أو أقارب وعدم وجود مسكن مناسب، في حين تتمثل المعوقات المكانية في سهولة الوصول إلى هذه المدن من حيث توفر المواصلات وزمن الوصول وتكلفة الوصول. وتظهر معوقات الانتقال بصفة عامة بوضوح ببرج العرب الجديدة، بينما لا تمثل هذه المعوقات تهديدًا يذكر للوافدين لدمياط الجديدة.

جدول (٥) الوزن النسبي لمعوقات الانتقال السكاني إلى مدن الجيل الأول

معوقات الانتقال السكاني	و	ع.ج	الترتيب	أعلى قيمة للعنصر	أدنى قيمة للعنصر
اعتراض الأسرة	٢,٢٠	٠,٨١	١	٢,٤	١,٧
مسافة الانتقال	٢,١٥	٠,٧٨	٢	٢,٥	١,٧
تكاليف الانتقال	٢,١٠	٠,٧٩	٥	٢,٣	١,٨
صعوبة الانتقال	٢,٠٤	٠,٨١	٦	٢,٣	١,٨
عدم وجود مواصلات بشكل مستمر	١,٨٥	٠,٨٢	٨	٢,١	١,٦
عدم وجود أصدقاء و أقارب	٢,١٣	٠,٧٧	٤	٢,٣	١,٩
عدم وجود مسكن مناسب أو ارتفاع تكلفته	١,٩٨	٠,٨٠	٧	٢,١	١,٩
الشعور بالعزلة	٢,١٥	٠,٧٩	٣	٢,٤	١,٨
متوسط المعوقات	٢,٠٨	٠,٨٠			

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS، وبالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان (٢٠٢٣).

خامسًا: اتجاهات السكان نحو الانتقال السكاني والاستقرار بمدن الجيل الأول:

يُعرف "جوردن ألبرت" الاتجاه (Attitude) بأنه حالة من الاستعداد العقلي والعصبي تنظم من خلال خبرة الفرد وتؤثر توجيهيًا أو ديناميكيًا على استجابة الفرد نحو المواقف المرتبطة بهذه الاستجابة (سلامة، ١٩٨١، صفحة ٨)، أي تجعل الفرد يتجه حبًا أو كرهًا نحو موضوع ما. ولمعرفة هذه الاتجاهات تم إدراج عدد من الأسئلة باستمارة الاستبيان تقيس مدى استعداد الوافدين للمدينة على الاستقرار بها، وهي هل اتخذ المستجيب قرار الانتقال أو شارك في اتخاذه؟، وهل تم اصطحاب الأسرة أثناء القدوم؟، وهل تم تغيير محل الإقامة ببطاقة الرقم القومي؟، كذلك اشتملت استمارة الاستبيان على سؤالين لتقييم تجربة الانتقال وهما هل أنت راضٍ عن انتقالك إلى مدن الجيل الأول؟، وهل تتصح الآخرين بالانتقال إليها؟

ولذلك يمكن القول بأن نسبة كبيرة من الوافدين تميل إلى الاستقرار بمدن الجيل الأول خاصة المدن التي تشبه مواطنهم الأصلية وتقترب منها مثل الصالحية الجديدة وبرج العرب الجديدة ودمياط الجديدة سواء كان هذا الاستقرار دائماً أو مؤقتاً، كما ينصح نسبة كبيرة منهم غيرهم بالانتقال إلى هذه المدن للاستفادة من فرص العمل والخدمات بها خاصة بدمياط الجديدة. ويؤكد ذلك متوسط الوزن النسبي للمؤشرات الخمسة (اصطحاب الأسرة، وتغيير محل الإقامة الرسمي، واتخاذ القرار، والرضا عن الانتقال، ونصح الغير) والذي بلغ في الصالحية الجديدة ١٥,٥١ درجة من مجموع هذه الأوزان الذي يبلغ ٢١ درجة ويوضح الجدول التالي مجموع الأوزان النسبية لكل مدينة وترتيبهم.

جدول (٦) مجموع الأوزان النسبية لاتجاهات سكان مدن الجيل الأول نحو الاستقرار بها

المدينة	السادس من أكتوبر	العاشر من رمضان	١٥ مايو	السادات	برج العرب ج	دمياط الجديدة	الصالحية الجديدة	الإجمالي
مج الأوزان	١٤,٦٥	١٥,٠٦	١٥,٤	١٤,٣٦	١٥,٤١	١٥,٢٤	١٥,٥١	م=١٥,٠٣
الترتيب	٦	٤	٥	٧	٢	٣	١	ح.ع=٠,٤٠

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS، وبالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان (٢٠٢٣).

يتضح من الجدول السابق عدم وجود تباين كبير بين المدن السبع، حيث يشير الانحراف المعياري لهذه الأوزان والذي يبلغ ٠,٤٠ إلى تقارب اتجاهات الوافدين إلى المدن المختلفة، ويمكن ترتيب اتجاهات الوافدين بمدن الجيل الأول السبع حسب مجموع ما حصلته المدينة من وزن نسبي. إذ يتضح من الجدول السابق أن الوافدين إلى الصالحية الجديدة هم الأكثر اتجاهًا نحو الاستقرار وتشجيع الانتقال إليها بمجموع أوزان نسبية وصل إلى ١٥,٥١، يليهم مباشرة الوافدون إلى برج العرب الجديدة بمجموع أوزان ١٥,٤١، كما يليهم الوافدون إلى دمياط الجديدة بمجموع أوزان ١٥,٢٤، ثم يأتي الوافدون إلى العاشر من رمضان رابعاً بمجموع أوزان ١٥,٠٦، والوافدون إلى ١٥ مايو بمجموع أوزان ١٥,٠٤، وتوجد فجوة كبيرة بين الوافدين إلى المدينتين الأخيرتين والوافدين إلى باقي المدن، إذ يأتي الوافدون إلى السادس من أكتوبر في الترتيب السادس بمجموع أوزان قدره ١٤,٦٥ أي يفارق ٠,٤ عن الوافدين إلى ١٥ مايو، بينما يأتي في الترتيب الأخير الوافدون إلى مدينة السادات بمجموع أوزان ١٤,٣٦.

يختلف هذا الترتيب بشكل كبير مع ترتيب عناصر الجذب والطرده بمدن الجيل الأول، ويُفسر هذا الاختلاف بارتباط الوافدين إلى هذه المدن بمناطق الأصل، لذلك ترتفع نسبة الرغبة في الاستقرار بالمدن التي ترتفع نسبة المحافظة الأم بين الوافدين إليها وهي مدن الصالحية الجديدة والتي يمثل الوافدون من محافظة الشرقية ٨٤% من إجمالي الوافدين إليها بينما تبلغ نسبة الوافدين من الشرقية إلى العاشر من رمضان ٥٤% فقط، كما تستقبل دمياط الجديدة ٨٤% من الوافدين إليها من دمياط والمحافظات المجاورة، ولا يختلف الحال في ١٥ مايو التي تستقبل ٨٣% من

الوافدين إليها من محافظتي القاهرة والجيزة المجاورتين، في حين تستقبل السادس من أكتوبر ٦١% من وافديها من هاتين المحافظتين.

كذلك لعبت التغيرات الاقتصادية والإدارية التي تشهدها مدن الجيل الأول دورًا مهمًا مثل استئناف العمل ببعض منها مثل الصالحية الجديدة وإعادة توجيه الأنظار إليها، وضخ استثمارات كبيرة ببرج العرب الجديدة، في حين يرجع السبب وراء انخفاض مجموع الأوزان النسبية بمدن العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر والسادات إلى وجود نسبة كبيرة من الوافدين بغرض العمل بدون اصطحاب أسرهم ورغبة هؤلاء الوافدين في العودة إلى مناطق الأصل بعد انتهاء أعمالهم سواء بشكل أسبوعي وشهري أو بعد بلوغ سن المعاش. ومما يدل على هذا التفسير ارتفاع نسبة من ينصحون غيرهم بالقدوم إلى مدينة العاشر من رمضان لتبلغ ٤٨,٧%، وفي السادات أكتوبر ينصح ٤٤,٩% من الوافدين بالقدوم إليها. لذلك تقترح الدراسة أن تتم دراسة تفصيلية للمدن الثلاثة أو لإحدى هذه المدن عن احتياجات الوافدين بشكل مؤقت لكي يستقروا بهذه المدن.

النتائج والتوصيات:

توصل البحث الحالي إلى عدد من النتائج، من أهمها الوقوف على ثلاث مراحل من النمو السكاني لمدن الجيل الأول، شهدت المرحلة الأولى نموًا بطيئًا لسكان كافة المدن واستمرت حتى تعداد ١٩٩٦؛ ويرجع هذا إلى حداثة هذه المدن وعدم استقرار الأنشطة الاقتصادية بها وافتقارها إلى الكثير من الخدمات بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى هذه المدن وضعف شبكات النقل بينها وبين المدن القديمة. واتسمت المرحلة الثانية بالنمو السريع لأغلب هذه المدن، حيث بلغ متوسط معدلات النمو السنوي للمدن مجتمعة ١٠,٤%؛ ويرجع هذا النمو السريع إلى التوسع في الاستثمار في الخدمات خلال هذه الفترة، كما بدأ خلال هذه المرحلة برنامج الإسكان القومي "إسكان مبارك". ودخلت هذه المدن بعد تعداد ٢٠٠٦ مرحلة من استقرار معدلات النمو السكاني بلغ متوسطها ٥,٣% سنويًا، واستأثرت السادس من أكتوبر وحدها بأكثر من ٦٠% من الزيادة السكانية لمدن الجيل الأول خلال هذه المرحلة.

أظهر البحث أن محافظة القاهرة أكثر محافظات الجمهورية إيفادًا للسكان إلى مدن الجيل الأول، تلتها محافظتي الشرقية والجيزة؛ ويرجع ذلك إلى عوامل الجوار الجغرافي وقرب هذه المدن منها بالإضافة إلى عوامل الطرد بهذه المحافظات. في حين لم تستقبل هذه المدن سوى ١٨ ألف وافد من إقليمي أسيوط وجنوب الوادي التخطيطيين والمحافظات الحدودية مجتمعة؛ ويُعزى هذا إلى بُعد المسافة بالإضافة إلى تفضيل المهاجرين من هذه المحافظات الهجرة إلى المناطق التي لديهم معرفة بها من أقارب وأصدقاء ومعرفة سابقة وتمثل تيارات هجرة مستقرة. وتستحوذ المحافظات التي تتبع لها هذه المدن على ما يقارب ثلثي الوافدين إليها، كما بلغ نصيب المحافظات المجاورة لهذه المدن ١٣,٧%

من الوافدين إليها، وبذلك حققت هذه المدن الجديدة وفقاً لهذه النتائج أحد الأهداف المنشأة من أجله وهو إقامة مناطق جذب مستحدثة خارج نطاق المدن والقرى القائمة، في حين تعاني من قصور دورها على احتواء الزيادة السكانية الهائلة أو جذب المهاجرين بالفعل، إذ بلغ متوسط نسبة تحقيقها للمستهدف ٢٦,٨% فقط.

أما عن دوافع الانتقال السكاني، فقد أشار البحث إلى تفاعل أربعة مجموعات من الدوافع، تأتي في مقدمتها الدوافع الاجتماعية والاقتصادية ومن أهمها وجود ارتباط قوي بين العوامل الاقتصادية ومعدلات الوفود، خاصة ارتباط نسبة العاملين بالصناعة وحجم الاستثمارات في قطاع الصناعة بمعدلات الوفود وحجم السكان بمدن الجيل الأول، وهو ما يعكس أهمية الوظيفة الصناعية للمدن الجديدة في جذب الوافدين إليها للعمل بهذه المصانع، بالإضافة إلى دور الوظيفة التعليمية للمدن الجديدة والذي لا يقتصر على حجم العاملين بنشاط التعليم، بل يمتد إلى جذب هذه المدن للطلاب، وتتضح الوظيفة التعليمية ودورها في جذب الطلاب بالسادس من أكتوبر.

وتلعب العوامل الجغرافية دوراً مهماً للغاية في استدامة الانتقال السكاني إلى المدن الجديدة والاستقرار بها، حيث ساهم موقع المدينة بدور كبير في قوة جذبها للسكان والاستقرار بها، إذ يرتبط موقع المدينة بالنسبة للقاهرة عكسياً بمعدل النمو ونسبة تحقيق المستهدف، مما يشير إلى هيمنة مدينة القاهرة على هذه المدن الجديدة وتأثر معدلات النمو والوفود إليها والاستقرار بها بمدى قربها أو بعدها عن القاهرة.

وتأتي سياسات الإسكان على رأس العوامل الإدارية والسياسية، حيث يوجد ارتباط شبه تام تقريباً بين كلاً من إجمالي الوحدات السكنية المنفذة وعدد وحدات الإسكان الاجتماعي المنفذة وحجم سكان المدن، وهو ما يشير إلى أن سياسة الدولة للإسكان الاجتماعي بدأت تجني ثمارها بتحقيق معدلات نمو جيدة في هذه المدن، مما يؤكد على أهمية الوظيفة السكنية للمدن الجديدة، كما تلعب الاستثمارات الخاصة إلى جانب استثمارات الدولة خاصة الاستثمار في قطاعي الصناعة والإسكان دوراً مهماً في جذب المزيد من السكان. كذلك يساهم انتشار الخدمات في زيادة حجم السكان؛ إذ تساعد الخدمات العامة خاصة التعليمية والصحية على استقرار السكان بهذه المدن. وتشير نتائج الاستبيان إلى أن أهم أسباب الانتقال لدى المستجيبين تتمثل في توفر الخدمات ووجود فرص عمل بمدن الجيل الأول بالإضافة إلى عدم كفاية الدخل بمناطق الأصل، كما تعد تكلفة الانتقال ومسافته وعدم وجود أصدقاء وأقارب بمدن الجيل الأول أهم المعوقات النفسية والسلوكية التي تعترض الانتقال السكاني والاستقرار بمدن الجيل الأول.

كشف التحليل البيئي الرباعي لمدينة الجيل الأول عن تميز البيئة الداخلية لهذه المدن بعدد من نقاط القوى، من أهمها قدرة هذه المدن على خلق مجتمعات عمرانية جديدة، وتوفير فرص عمل، وتوفير بيئة حضرية مخططة، مع إمكانية التوسع العمراني مستقبلاً، بالإضافة إلى العائد الاقتصادي

للمدن الجديدة الناتج عن الاستثمار في قطاعي الصناعة والإسكان. إلا أن هذه المدن تعاني من عدد من نقاط الضعف منها ارتفاع عدد الوحدات السكنية الشاغرة التي تمثل طاقات معطلة في مجال الإسكان، ونقص عدد من الخدمات، بالإضافة إلى ظهور عدد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومنها التحام المدن الجديدة بالمناطق العمرانية القديمة وظهور المناطق العشوائية بها. وتعد مدينتا العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر أكثر مدن الجيل الأول قوة، بينما تعد مدينتا مدينة ١٥ مايو وبرج العرب الجديدة أضعفهم.

وتشير اتجاهات السكان نحو الانتقال السكاني والاستقرار بمدن الجيل الأول إلى أن نسبة كبيرة من الوافدين تميل إلى الاستقرار بمدن الجيل الأول خاصة الصالحية الجديدة وبرج العرب الجديدة ودمياط الجديدة، بينما يميل الوافدون إلى العاشر من رمضان و١٥ مايو والسادس من أكتوبر والسادات إلى الاستقرار بشكل مؤقت لغرض العمل، كما ينصح نسبة كبيرة منهم غيرهم بالانتقال إلى هذه المدن للاستفادة من فرص العمل والخدمات.

وفي ضوء النتائج السابقة، يقترح البحث على متخذي القرار تقديم تنمية المدن الجديدة القائمة بالفعل خاصة مدن الجيل الأول على البدء في إنشاء مدن جديدة؛ لتعظيم الاستفادة من البنية التحتية والاستثمارات بالمدن القائمة بالفعل، مع عدم المبالغة في تقدير حجم السكان المستهدف، والاستفادة من الدراسات التي تتناول مشكلات السكان بهذه المدن في إعادة تخطيط التوسعات المستقبلية لهذه المدن بما يعالج مشكلات السكان الحالية، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة كثيفة العمالة. كما يقترح البحث على الباحثين والمراكز البحثية دراسة المجتمعات العمرانية الجديدة دراسة مسحية، تشمل خصائصها الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وأهم مشكلات السكان بها، ووضع بدائل وحلول لهذه المشكلات. كذلك يقترح البحث أن تتم دراسة تفصيلية لمدن السادات والسادس من أكتوبر والعاشر من رمضان أو لإحدى هذه المدن عن احتياجات الوافدين بشكل مؤقت لكي يستقروا بهذه المدن.

كما يُوصي البحث متخذي القرار بدعم عملية اللامركزية والتنمية من خلال استغلال الطاقات المعطلة بالمدن الجديدة في مجال الإسكان، والخدمات، والبنية التحتية، وفرص العمل؛ مما يجعلها من أفضل الحلول لامتناس وجذب الزيادات السكانية بالمناطق المتكدسة، ولكن تعاني هذه المدن من العديد من المشكلات، وأحد أهم أسباب هذه المشكلات يتمثل في مركزية الإدارة لهذه المدن من قبل جهة واحدة وهي "هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة"، كما تقترح أن تتم إدارة هذه المدن بطريقة لا مركزية من قبل المحافظات والأقاليم التي تتواجد بها.

الملاحق:

ملحق (١) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة المؤثرة ومؤشرات الانتقال السكاني إلى مدن الجيل الأول

المتغيرات التابعة (مؤشرات الانتقال السكاني إلى مدن الجيل الأول)						المتغيرات المستقلة (العوامل المؤثرة)	المتغيرات الديموجرافية
نسبة تحقيق المستهدف	نسبة النوع	عدد السكان	معدل النمو (٢٠١٧-٠٦)	معدل الهجرة الصافية ٢٠١٧ ^٢	معدل الهجرة الوافدة ٢٠٠٦ ^٢ (معدل الوفود)		
*٠,٥٥	--	*٠,٤٣١	٠,٣٧٥	٠,٣٧٥	٠,١٧٥	معدل الخصوبة*	المتغيرات الديموجرافية
٠,٢٦٤	٠,١٦٤	٠,٢٦٨	*٠,٤٣٤	*٠,٤٣٤	**٠,٩٥٣	نسبة الأطفال أقل من ١٠ سنوات*	
*٠,٤٤٨-	*٠,٤٠٦-	٠,٢٣٤-	٠,٢٣١-	٠,٢٣١-	*٠,٧١٦	متوسط حجم الأسرة*	
-٣٧٦-	٠,١٣	٠,٣٤١	٠,٢٦٥	٠,٢٦٥	*٠,٥٣٤	نسبة الأمية*	المتغيرات الاجتماعية
٠,٠٤١	-٠,٩٥-	٠,٢٢٨	*٠,٦٣٤	*٠,٦٣٤	*٠,٥٠١-	نسبة الجامعيين*	
-٠,٢٨-	*٠,٤١٢	٠,٢٧٢	٠,٣٤	٠,٣٤	*٠,٦٠٢-	نسبة فوق الجامعيين*	
*٠,٦٩٦	*٠,٥٤٧	٠,١٧	-٢٠١-	-٢٠١-	*٠,٤٩٢-	نسبة ممتلكي السكن*	ج- الحالة الزوجية
-٣٠٧-	٠,٠٣٣	-٠,٣٣-	-٠,٣١-	-٠,٣١-	**٠,٩٠٠-	لم يتزوج*	
*٠,٥٤٩	٠,٢٤	٠,٠٥٥	-١٧٤-	-١٧٤-	*٠,٦١٢	متزوج*	
-٠,٥٤-	**٠,٨٣٢-	-١١٤-	*٠,٤٢	*٠,٤٢	٠,٣٢٣	نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة*	أ- خصائص العمل
-٠,١٥-	-٣٦٥-	-١٧٦-	-١٦٦-	-١٦٦-	**٠,٩٢١-	نسبة العاملين بالقطاع الحكومي*	
*٠,٤٢٣	٠,٢٧٢	٠,١٠٤	٠,٠١١	٠,٠١١	**٠,٨٣٠-	نسبة العاملين بالقطاع العام والأعمال*	
٠,٠٥	٠,٢٠١	-٣٣٠-	*-٥٩٥-	*-٥٩٥-	**٠,٨٢٨-	نسبة العاملين بالزراعة (أ)*	المتغيرات الاقتصادية
٠,٥٧	-٠,٨٥-	-٠,٦٩-	-٠,٩٧-	-٠,٩٧-	٠,٥٠٨	نسبة العاملين بالصناعة (ج)*	
-٠,٩٠-	*-٠,٥٨٤-	-١١٧-	٠,٠٧٨	٠,٠٧٨	*٠,٧٠١-	نسبة العاملين بالنقل والتخزين (ج)*	
-٠,٤٣٧-	**٠,٧٤٨-	*-٥١٢-	*-٥٥٠-	*-٥٥٠-	*٠,٥٣٦-	نسبة العاملين بالتعليم (ع)*	ب- الأنشطة الاقتصادية
٠,٢٩٢	*٠,٥٤٢	٠,٠٨	-١٩٤-	-١٩٤-	*٠,٦٩٨-	نسبة العاملين في الخدمات والأسواق*	
*٠,٧٠٤-	*٠,٦٢١-	-٢٧٢-	*٠,٤٢٤-	*٠,٤٢٤-	٠,٠٦٧	المسافة للقاهرة كم**	
-٣٨٤-	**٠,٩٦٧-	-٢٣٦-	-١٧٥-	-١٧٥-	-١٦٣-	المسافة لأقرب مدينة مليونية كم***	المتغيرات الجغرافية
*٠,٥٦٦-	٠,١٧٤	-٢٥٥-	**٠,٧٦٨-	**٠,٧٦٨-	٠,٢٢٣	المسافة للمدينة الكبرى**	
-٠,٢١-	٠,٢١١	**٠,٩٣٠	٠,٢٨٥	٠,٢٨٥	٠,١٦٩	مساحة الإنشاء**	
٠,٠٥٧	٠,٢٦	**٠,٩٦٣	٠,٣٢٧	٠,٣٢٧	٠,١٥٣	المساحة الإجمالية الحالية**	
٠,١٢٥	٠,٢٠٤	**٠,٩٢٦	٠,٢٨٥	٠,٢٨٥	٠,٢٣٨	الكتلة العمرانية**	
٠,١٣٥	٠,٢٨٧	*٠,٤٧٨	**٠,٨٣٦	**٠,٨٣٦	**٠,٨٤٨	نسبة استخدام الأرض غير العمرانية**	
٠,٠٨١	٠,٣٤٩	**٠,٩٨٢	*٠,٥٦١	*٠,٥٦١	٠,٠٣١	إجمالي الوحدات المنفذة**	
٠,١٩٨	٠,٣١٥	**٠,٩٩٨	*٠,٤٥١	*٠,٤٥١	٠,٠٨١	الإسكان الاجتماعي**	أ- سياسات الإسكان
-٠,٥٤-	٠,٢١٩	**٠,٨٩٣	*٠,٦٤٣	*٠,٦٤٣	-٠,٩٢-	الإسكان المتوسط**	
-٠,١٣-	٠,١٠٧	**٠,٩٢٥	٠,٢١٨	٠,٢١٨	٠,٠٣٠-	حجم الاستثمارات**	
-٠,٢١-	-٠,٨٩-	**٠,٩٤٤	٠,٣٦٥	٠,٣٦٥	٠,١٦٢	الاستثمار في الصناعة**	ب- حجم الاستثمارات الحكومية
-٠,٣٢-	-٠,٥١-	**٠,٨٨١	٠,٢٣٤	٠,٢٣٤	-١٢٣-	الاستثمار في الإسكان**	
-٠,٦٤-	٠,٤٣٧	**٠,٨٢٦	*٠,٦٥٦	*٠,٦٥٦	-٠,٥٦-	الاستثمار في الخدمات**	
٠,٠٣٢	-٠,٤٨-	*٠,٦٨٨	-١٣٩-	-١٣٩-	٠,٠٧٦	الاستثمار في المرافق**	ج- حجم الاستثمارات الخاصة
٠,٠٨٨	٠,١٤٨	**٠,٨٥٣	٠,٠١٢	٠,٠١٢	-٠,٣٢-	عدد الخدمات العامة**	
٠,٥٣	٠,١٣٩	*٠,٧٣١	٠,٢٥٣	٠,٢٥٣	٠,٤١	عدد الخدمات الخاصة**	
٠,٥١٥	٠,٤٣٩	**٠,٨٧٢	*٠,٨٠٥	*٠,٨٠٥	٠,٢٧٧	إسكان القطاع الخاص (النقابات والشركات)**	

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS، وبالاعتماد على:

* التعداد العام للسكان ٢٠١٧

** هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، (٢٠٢٤)

*** قياس المسافات باستخدام خرائط جوجل

^٢ بالاعتماد على بيانات غير منشورة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨)

^٣ باستخدام طريقة معدل النمو القومي (Morrison, Bryan, & Swanson, 2003, p. 503).



ملحق (٣) استبيان استدامة الانتقال السكاني إلى مدن الجيل الأول
عزيزي المستجيب، هذه الاستمارة مصممة لخدمة الأغراض العلمية والبحثية فقط،
ويتعهد الباحث بسرية البيانات الواردة بها - هل توافق على الإجابة على هذا الاستبيان (نعم / لا)

أولاً البيانات الأساسية:

النوع: (ذكر/أنثى) السن: عدد أفراد الأسرة: عدد سنوات الإقامة بالمدينة: ...
الحالة الزوجية: (أقل من ١٨ سنة/ أعزب/ متزوج/ مطلق/ أرمل)
الحالة التعليمية: (أقل من المتوسط/ متوسط/ فوق متوسط / جامعي / فوق جامعي)
الحالة العملية: (لا يعمل/ عمل يومي/ قطاع خاص منقطع/ قطاع خاص مستمر/ عمل حكومي/ صاحب عمل)
متوسط الدخل الشهري للأسرة بالجنيه: (أقل من ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ - ٤٠٠٠ ج/ ٤٠٠١ - ٦٠٠٠ ج/ أكثر من ٦٠٠٠ ج)
هل دخل الأسرة الشهري يكفي احتياجاتكم: (غير كافي جداً/ غير كافي/ كافي إلى حد ما/ كافي جداً)

ثانياً بيانات محل الإقامة والعمل:

محل الإقامة السابق (حضر/ ريف) محافظة: محل الإقامة الحالي: مدينة
هل غيرت محل إقامتك قبل الانتقال إلى هنا لمدة ٦ شهور أو أكثر (نعم/ لا)
هل اشغلت خارج محافظتك قبل الانتقال إلى هنا لمدة ٦ شهور أو أكثر (نعم/ لا)
هل ترغب في تغيير محل إقامتك وترك المدينة لمدة ٦ شهور أو أكثر (نعم/ ربما/ لا) "نعم وربما" لمحافظة:
هل ترغب في تغيير محل عملك أو البحث عن عمل خارج المدينة (نعم/ ربما/ لا) "نعم وربما" لمحافظة:

ثالثاً أسباب الانتقال السكاني إلى مدن الجيل الأول:

ما هي أسباب قدومك إلى المدينة الجديدة: (حدد مدى موافقتك على هذه الأسباب)

الأسباب	موافق	إلى حد ما	غير موافق	الأسباب	موافق	إلى حد ما	غير موافق
محل الميلاد هنا			-	توفر خدمات تعليمية أفضل			
مرافقة الأسرة				توفر خدمات صحية أفضل			
الزواج				توفر خدمات ترفيهية أفضل			
التعليم				عدم توفر فرص عمل بمناطق الأصل			
توفر فرص عمل مناسبة				عدم كفاية الدخل بمناطق الأصل			
انتقال العمل				ارتفاع تكلفة المعيشة بمناطق الأصل			
الحصول على أجر أعلى				ضعف دخل المشروعات الخاصة بمناطق الأصل			
القدرة على تحسين الدخل				عدم القدرة على عمل إضافي بمناطق الأصل			
انخفاض تكاليف المعيشة							
الحصول على سكن أفضل							

رابعاً اتجاهات الوافدين نحو الاستقرار بمدن الجيل الأول:

هل اصطحبت أسرتك معك:
(لم يرافقوني ولن يأتوا/ لم يرافقوني وربما يأتون/ جزء من الأسرة/ اصطحبتهم بعد استقراري/ يرافقوني منذ قدومي هنا
هل غيرت محل إقامتك في الوثائق الرسمية:
(لم ولن أعيره/ لم أعيره ولن أعيره إلا اضطرراً/ لم أعيره وربما أعيره/ غيرته بعدما استقرت/ غيرته منذ قدومي)
هل اتخذت قرار الانتقال أو شاركت في اتخاذه: (لم يكن قرارى/ اشتركت في اتخاذه القرار/ اتخذت القرار)
هل أنت راض عن انتقالك إلى هذه المدينة: (غير راضي جداً/ غير راضي/ راض إلى حد ما/ راض/ راض جداً)
هل تنصح غيرك بأنه ينتقل إلى إحدى مدن الجيل الأول: (لا/ إذا وجد فرصة مناسبة/ نعم)

خامساً معوقات الانتقال السكاني إلى مدن الجيل الأول:

ما الصعوبات التي تواجه القادمين إلى المدينة الجديدة: (حدد مدى موافقتك على هذه المعوقات)

المعوقات	موافق	إلى حد ما	غير موافق	المعوقات	موافق	إلى حد ما	غير موافق
اعتراض الأسرة				عدم وجود مواصلات بشكل مستمر للمدينة			
مسافة الانتقال				صعوبة الانتقال للمدينة والطريق بياخذ وقت طويل			
تكاليف الانتقال				عدم وجود مسكن مناسب هنا أو ارتفاع تكلفته			
الاحساس بالعزلة هنا							
عدم وجود أصدقاء و أقارب							

نشكر لكم حسن تعاونكم معنا،،، يتعهد الباحث باستخدام بيانات الاستبيان للأغراض العلمية فقط

رابط الاستبيان على نماذج جوجل: <https://forms.gle/7p5W3gJzVoNvfo5e8>

المراجع

المراجع العربية

١. أحمد حسن إبراهيم. (١٩٨٥). المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق. الإصدارات الخاصة م(١٠).
٢. أحمد حسن إبراهيم. (١٩٨٦). تقييم المجتمعات العمرانية الجديدة. التقرير الدوري الأول، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، مجلس بحوث المجتمعات الجديدة.
٣. أحمد حسن إبراهيم. (١٩٩٩). المدن الجديدة والتوسع العمراني في هوامش الوادي والدلتا. ندوة "نحو خريطة جديدة للمعمور المصري". القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية.
٤. أحمد سيد علي، ماجدة كامل صديق، و إسراء أسامة. (٢٠١٨). الإدارة الحضرية و دورها في تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة. المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، ٦، ٣٢-١.
٥. أحمد محمد عبدالعال. (يونيو، ١٩٩٢). المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة المنيا، الصفحات ٧١ - ١٣٥.
٦. أحمد محمد علي عجوة. (١٩٩٩). البناء الصناعي لمدينة الصالحية الجديدة، دراسة في جغرافية الصناعة. ندوة "نحو خريطة جديدة للمعمور المصري". القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية.
٧. إسماعيل يوسف إسماعيل. (٢٠٠٥). خصائص المهاجرين وتكيفهم في مدينة السادات. مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية ع(٩).
٨. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٨). جدول (٥٥) توزيع السكان المصريين طبقا لمحافظة الإقامة الحالية ومحافظة الإقامة السابقة والنوع بمحافظة الجمهورية. بيانات غير منشورة.
٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (١٩٨٩). النتائج النهائية لتعداد السكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦. القاهرة.
١٠. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (١٩٩٨). النتائج النهائية لتعداد السكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦. القاهرة.
١١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٨). النتائج النهائية لتعداد السكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠٠٦. القاهرة.
١٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٧). النتائج النهائية لتعداد السكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧. القاهرة.
١٣. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٩). النتائج النهائية لتعداد السكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧، نتائج العينة (الاستمارة المطولة). القاهرة.
١٤. السيد عبدالمنظف غانم. (٢٠٠٠). إدارة المدن الجديدة. مركز الدراسات والاستثمارات الادارة العامة جامعة القاهرة.
١٥. المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية. (١٩٨٥). سياسة تنمية المجتمعات الجديدة. القاهرة.
١٦. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. (١٩٨٦). التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الجديدة. القاهرة.

١٧. إيمان جلال إبراهيم. (٢٠١٨). عوامل توطن الصناعة في مدينة الصالحية الجديدة. مجلة البحث العلمي في الآداب ع(١٩) ج(٦)، كلية البنات، جامعة عين شمس.
١٨. أيمن عبدالحاميد عبدخالق. (٢٠٠٣). سكان مدينتي العاشر من رمضان والسادات بين الواقع والمستهدف، دراسة جغرافية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة الزقازيق.
١٩. حسام الدين جاد الرب. (٢٠٠٣). جغرافية الصناعة في مدينة السادات. المجلة الجغرافية العربية ع(٤٢).
٢٠. حسب الله الكفراوي، و آخرون. (٢٠٠١). إدارة المدن الجديدة. مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.
٢١. رمضان شعبان سيد. (٢٠٠٣). الهجرة إلى مدن السادات وبرج العرب والنوبارية، دراسة في جغرافية السكان. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة المنيا.
٢٢. سميحة السيد فوزي. (١٩٨٦). التصنيع والمدن الجديدة. تأليف المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمدن الجديدة. القاهرة.
٢٣. سهير محمد السيد متولي. (١٩٩٣). مدينة العاشر من رمضان دراسة في جغرافية العمران. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة.
٢٤. سيد عبدالمقصود. (١٩٨٨). دور المدن في الاقتصاد الأكبر. تأليف معهد التخطيط القومي، دور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. القاهرة.
٢٥. سيد محمد عبدالمقصود. (١٩٨٦). سياسات المجتمعات والمدن الجديدة في مصر ومحاولة التقييم من منظور مكاني. تأليف المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الجديدة. القاهرة.
٢٦. صبري محمد حمد. (٢٠٠٣). سكان ٦ أكتوبر بين الواقع والمستهدف. نشرة البحوث الجغرافية، كلية البنات جامعة عين شمس.
٢٧. طلعت الدمرداش. (١٩٩١). دراسة جدوى انشاء المدن الجديدة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
٢٨. عادل إسماعيل شاويش. (١٩٩٨). النقل بالطرق البرية وأثره على تنمية المجتمعات الجديدة حول دلتا النيل بمصر. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة المنوفية.
٢٩. عبد الغنى شعبان. (١٩٩٦). رؤية في التجمعات العمرانية الجديدة السلبيات والايجابيات. مجلة جمعية المهندسين المصرية، ع(١).
٣٠. عبد الباقي إبراهيم. (١٩٩٩). تجربة المدن الجديدة في مصر، قصور النظرية في غياب استراتيجية وطنية للاستيطان. ندوة المدن الجديدة في الوطن العربي ودورها في التنمية المستدامة المغرب. أكادير، المغرب.
٣١. عبد السيد، وجدي شفيق عبداللطيف. (٢٠٠٣). الاستثمار الخاص وتنمية المدن الجديدة دراسة ميدانية في مدينة النوبارية الجديدة. المجلة العلمية بكلية الآداب، ١٦(١)، ٢٩٧ - ٣٧٢.
٣٢. عبدالفتاح إمام حزين. (١٩٩٦). رحلة العمل اليومية - دراسة تطبيقية على بعض الشركات الصناعية بمدينة السادات. دراسات خاصة، جامعة الزقازيق.

٣٣. عطية إبراهيم حسن محمد. (١٩٩٩). الإقليم الاقتصادي لمدينة العاشر من رمضان دراسة في جغرافية العمران. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة المنوفية.
٣٤. علا سليمان الحكيم. (١٩٨٨). تقييم لتجربة المدن الجديدة في مصر مع التطبيق على مدينة العاشر من رمضان. تأليف معهد التخطيط القومي، دور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. القاهرة.
٣٥. غادة محمود حافظ. (٢٠٠٢). تقويم اداء المدن الجديدة بمصر. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التخطيط العمراني جامعة القاهرة.
٣٦. فتحي محمد مصيلحي، و آخرون. (١٩٩٩). أسباب عزوف الشباب عن الهجرة للمجتمعات الجديدة، دراسة حالة مدينة السادات. المجلس القومي للسكان وجامعة لمنوفية.
٣٧. مجدي ربيع. (١٩٨٨). التجمعات العمرانية الجديدة حول القاهرة. تأليف معهد التخطيط القومي، ندوة "التوسع الحضري". القاهرة.
٣٨. مجدي عبدالقادر إبراهيم. (٢٠١١). دور المدن الجديدة في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مصر. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ع(٢٩).
٣٩. مجلس الشورى. (١٩٨٢). نحو ملامح لسياسة المجتمعات العمرانية الجديدة. القاهرة.
٤٠. محاسن مصطفى حسنين. (١٩٨٨). دور المدن الجديدة في إعادة توزيع السكان والقوى العاملة. تأليف معهد التخطيط القومي، دور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. القاهرة.
٤١. محمد أحمد علي حسانين. (٢٠٠٩). الهجرة الداخلية في مصر خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٩٦) دراسة جغرافية. رسالة دكتوراه منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٤٢. محمد العزازي أبوإدريس. (١٩٩٩). تقويم تجربة انشاء المدن الجديدة. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة.
٤٣. محمد جمال الدين محمد. (١٩٨٨). أهمية المجتمعات والمدن الجديدة لمواجهة النمو الحضري. معهد التخطيط القومي، ندوة التوسع الحضري. القاهرة.
٤٤. محمد حسين بكر. (٢٠٢٠). ضوابط الانتقال السكاني إلى شبه جزيرة سيناء، دراسة في جغرافية السكان. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة الفيوم.
٤٥. محمد حسين بكر، و مصطفى حسن خميس. (٢٠٢٣). التكس السكاني في مصر و اعاده توزيع السكان خارج الوادي و الدلتا. أوراق سياسات، ٢٥، ٨ - ٢٢.
٤٦. محمد سالم إبراهيم مقلد. (٢٠٠٣). مدينة دمياط الجديدة. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، لجنة الجغرافيا.
٤٧. محمد سلامة آدم. (١٩٨١). مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية. مجلة العلوم الاجتماعية - الكويت، ٨(٤)، ٧ - ١٨.
٤٨. منار إبراهيم حسين. (٢٠١٦). النمو العمراني والسكاني لمدينة العاشر من رمضان بين الواقع والمستهدف باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. مجلة بحوث الشرق الأوسط، ٣٨(٢).
٤٩. مها محمد عبدالسميع. (٢٠٠٢). التجربة المصرية لإنشاء المدن الجديدة ونماذج من سلبيات التطبيق. ندوة التنمية العمرانية في المناطق الصحراوية. الرياض، المملكة العربية السعودية.

٥٠. هدى محمد محمود حسنين. (٢٠٠٤). سكان مدينة الصالحية الجديدة بين الواقع و المستهدف "دراسة في جغرافية السكان". مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢١٣ - ٢٨٥.
٥١. هشام مخلوف، و وآخرون. (٢٠٠٣). واقع المدن الجديدة المنشأة في مصر ديموجرافياً واجتماعياً واقتصادياً (١٩٧٧ - ٢٠٠٢). سلسلة اوراق ديموجرافية، ع (١١).
٥٢. هويدا إبراهيم رمضان. (٢٠٠٣). بعض ملامح جغرافية مدينة دمياط الجديدة. المؤتمر السنوى الثالث والثلاثون لقضايا السكان والتنمية وتحديات القرن الحادى والعشرين. المركز الديموجرافى بالقاهرة.
٥٣. هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة. (٢٠٢٣). دمياط الجديدة.
٥٤. وردة أحمد السيد محمد. (٢٠٢٢). الفضاء الحضري المكشوف لمدينة دمياط الجديدة. مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد ع(١٩)، ٧٢٤ - ٧٩٢.
٥٥. وسام محمود مصطفى سالم. (٢٠١٨). واقع التنمية الحضرية بمدينة دمياط الجديدة وآفاقها المستقبلية دراسة في جغرافية العمران الحضري باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار من بعد. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة.
٥٦. ياسر عبدالعظيم سمك. (٢٠٠٠). الخريطة السكانية للمجتمعات الجديدة غرب الدلتا. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة المنوفية.

المراجع الأجنبية:

1. Long, L., Tucker, C., & Urton, W. (1988). Migration Distances: An International Comparison. *Demography*, 25(4), 633 - 640.
2. Darwish, M. S. (2015, Jan). Evaluating growth management policies in new urban settlements in Egypt. *Journal of Urban Research*, 15, 60-78.
3. ElSharnoby, H. E. (2022, september). New cities in Egypt - Using hierarchical analysis to reduce the gap between reality and expectations. *Engineering Research Journal*, 175, AA40 - AA51.
4. Hamed, M. S. (2018, Jan). Vision Towards an Effective Policy for Low-income Housing in Egypt "Evaluation of the Social Housing Program in New Cities". *Journal of Urban Research*, 27, 65 - 82.
5. Ibrahim, N. A., Abdelrasol, A. S., & Mohammed, G. M. (2022). Standards Ruling (Allocation & Volumetric) Of Capital Cities Relocation. *Engineering Research Journal (ERJ)*, 51(3), 175 - 190.
6. Matohiti, M. (2008). *SWOT Analysis for the Sustainable Economic Development of the City of Lushnja*. Tirana, Albania: Agenda Institute.
7. Morrison, P., Bryan, T., & Swanson, D. (2003). Internal Migration and Short-Distance Mobility. In J. Siegel, & D. Swanson, *The Methods and Materials of Demography* (pp. 493 - 522). Elsevier Science (USA).
8. Riston, N. (2008). *Strategic Management*. Neil Riston and Ventus Publishing APS, ISBN 978-87-7681-417-5.

المواقع الإلكترونية:

١. قائمة الجامعات في مصر. (٢٢ نوفمبر، ٢٠٢٢). تاريخ الاسترداد ٢٢ يناير، ٢٠٢٤، من التعليم في مصر: [WID=56&https://www.egyptianeducation.com/ar/Education.aspx?T=1](https://www.egyptianeducation.com/ar/Education.aspx?T=1)
٢. عاصم الجزار. (١٤ مارس، ٢٠٢٣). وزير الإسكان يعتمد مشروع موازنة المجتمعات العمرانية لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٣. تاريخ الاسترداد ٢٠٢٤ يناير، ٢٥، من اليوم السابع: <https://www.youm7.com/story/2023/3/14/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%AF->

[%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D8%A7%D](#)

٣. عبداللطيف صبح. (١١ مارس، ٢٠٢١). ٤,٧ مليار جنيه أرباح هيئة "المجتمعات العمرانية" خلال عام. تاريخ الاسترداد ١١ يناير، ٢٠٢٤، من اليوم السابع:

<https://www.youm7.com/story/2021/3/11/4-7-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%AD-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8>

٤. هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة. (٢٠٢٤). المدن الجديدة. تاريخ الاسترداد ٢٠٢٤ يناير، ١٥، من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة:

http://www.newcities.gov.eg/know_cities/default.aspx

٥. ياسمين كرم. (١٣ نوفمبر، ٢٠٢٣). تدبير ٨,٥ مليار دولار من طروحات الأراضي و«بيت الوطن». تاريخ الاسترداد ١١ يناير، ٢٠٢٤، من المصري اليوم.

<https://www.almasryalyoum.com/news/details/3029031>

Abstract:

Determinants of the Sustainability of Population Mobility to New Cities Applied on First-Generation Cities "A Study in Population Geography "

In light of Egypt 2030 vision, it seeks to sustain economic and social development by reconstruction the desert and establishing new urban communities. It redistributes the population outside the valley to new spatial horizons, through major national projects or expansion of establishment new cities, as well as development axes such as the Suez Canal axis. Despite this, the population crowding in the valley and delta still exists. These projects were unable to attract large numbers of residents and redraw the map of population distribution in the Republic. The state's development strategies and its efforts to redistribute the population have received the attention of researchers and studies, especially urban and regional planning studies, geographic, economic, and urban studies, among others. However, these studies have not evaluated these efforts and the extent of their sustainability in redistributing the population according to the capabilities and forms of possible population transfer from the Nile Valley and some Egyptian cities to new cities, or in other words, areas of population attraction and the extent to which they can be achieved for their target. Therefore, this study aims to evaluate the attraction factors in new cities, their opportunities for sustainability, the challenges that hinder this sustainability and the population's trends towards moving and settling in first-generation cities.

Keywords: Sustainable Development, Population Mobility, Migration, New Cities, Egypt Vision 2030.